

* المحاسبة الدولية

((ان المحاسبة الدولية تهتم بوضع اطار نظري وعملي على مستوى دولي للممارسات والمقارنات المحاسبية المختلفة والناجمة عن احداث او عمليات اقتصادية او مصالح تتخطى حدود اكثر من دولة)).
وعليه يمكن القول بان هذا التعريف ركز على الجانب العملي والنظري.

* اسباب ظهور المحاسبة الدولية.

* العوامل التي ساهمت بشكل او بأخر في تغيرات البيئة المحاسبية وبالتالي بروز المحاسبة الدولية:

1- الاعمال الدولية:

وهي اي نشاط تجاري يمتد وراء الحدود لأية دولة فهي تدفق السلع والخدمات ورأس المال من شركة او وحدة اقتصادية بدولة معينة الى شركة او وحدة اقتصادية بدولة اخرى.

2- الشركات الدولية:

((وهي شركة مملوكة وتدار دوليا وهي ليست محلية ولديها بعض الاعمال الاجنبية انها منظمة اعمال بتنظيم دولي حقيقي لكل وظائفها بما في ذلك الادارة والانتاج والتسويق والتمويل)).

3- شركات المحاسبة الدولية:

ان النمو الكبير والسريع للعمليات الدولية التي تقوم بها الشركات الدولية خلال العقود الثلاثة الاخيرة لعب دورا كبيرا في ظهور المحاسبة الدولية واهميتها.

4- اسواق راس المال العالمية: فهي تعتبر مصدرا خارجيا للتمويل المالي.

5- البحث العلمي:

غالبا ما يستمد الباحث موضوع بحثه من خلال المشاكل العملية الناتجة من التطبيقات. لذلك الكتاب والباحثون في المحاسبة غير مستثنين من ذلك، حيث كان موضوع المحاسبة الدولية احد المواضيع التي تناولها الباحثون على مختلف المستويات.

* اهداف المحاسبة الدولية:

ظهرت المحاسبة الدولية بهدف اساسي يتمثل في تقديم المعلومات الملائمة والقابلة للفهم وللتحقق وللمقارنة على مستوى دولي الى المستخدمين المختلفين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة. وللوصول الى هذا الهدف تسعى المحاسبة الدولية الى تحقيق الاتي:

1- ايجاد اطار نظري وعملي ينظم ويحكم الممارسات والتقارير المحاسبية (القوائم المالية) على مستوى دولي.

2- ايجاد نوع من التنسيق في الممارسات المحاسبية على مستوى دولي لتسهيل عملية المقارنة.

3- دراسة الانظمة المحاسبية للدول المختلفة ومحاولة زيادة الوعي حول اسباب الاختلاف والتشابهات المحاسبية بين الدول المختلفة.

4- تقييم دور المحاسبة في اقتصاديات الشركات والدول المختلفة ومساعدتها في التعرف على اسباب نجاح او فشل الانظمة المحاسبية.

5- العمل على جعل القوائم المالية للشركات اكثر دولية من خلال تسهيل قراءة القوائم المالية للشركات وجعلها قابلة للمقارنة والتحقق.

6- توفير الحلول للمشاكل المحاسبية المتجددة.

7- تسهيل عملية التدقيق امام شركات المحاسبة الدولية وزيادة الثقة في القوائم المالية على مستوى دولي.

* اسعار التحويل:

هو ذلك المبلغ الذي يتم بموجبه التحويل - سلخ وخدمات - من قسم الى اخر داخل نفس الشركة او بيعه الى السوق الخارجي عند عدم الاتفاق على سعر ما بين الاقسام.

وهناك عدة طرق لاحتساب اسعار التحويل:

1- طريقة سعر السوق او سعر البيع الخارجي

2- طريقة سعر السوق المعدل: اي التحويل يكون على اساس سعر السوق مطروحا منه نسب معينة خاصة بمصاريف البيع او التسويق.

3- طريقة الكلفة التاريخية: الكلفة الفعلية

4- طريقة الكلفة المعيارية: تقديرية او مقدره ليست حقيقية بناءا على اساس علمية او تجارب معملية

5- طريقة الكلفة المعدلة: اي سيكون سعر التحويل على اساس الكلفة بعد تعديلها باحد الاجرائين:

أ- الكلفة + هامش الربح

ب- الكلفة المتغيرة فقط(الاولية)

6- طريقة السعر التفاوضي - التساومي -

7- طريقة الربح المستهدف: اي ان السعر يحدد على اساس الكلفة مضافا اليها نسبة ربح معينة تستهدف تحقيقها القسم البائع وليس القسم المشتري.

تفيد أسعار التحويل في الأمور الآتية:

1- تحفيز الأقسام على حسن استغلال الموارد التي تصل اليها من أقسام أخرى، فعندما يتحمل القسم تكاليف هذه الموارد وأن أدائه يقاس بمدى أرباحه فإنه يسعى إلى حسن استغلالها.

2- زيادة مستوى الرضا الوظيفي بين رؤساء الأقسام : حيث يتم تحديد أسعار التحويل بالاتفاق بينهم وبموافقة الادارة مقارنة بحالة فرض هذه الأسعار من قبل الادارة.

3- يساعد تحديد أسعار التحويل في زيادة دقة تكلفة المخزون: الموجودة في الأقسام المختلفة في المنشأة.

4- يمكن استخدام أسعار التحويل كأساس لتحفيز الأقسام نحو تحقيق أهدافها : وهذا ينعكس إيجاباً على الهدف الكلي للمنشأة.

5- تفيد أسعار التحويل في تقييم أداء أفضل للمديرى الأقسام.

مثال: حالة -1 -

تتألف شركة اربيل من قسمين (أ) و (ب) ويقوم قسم أ بإنتاج الجزء (س) المستخدم من قبل القسم (ب) في انتاجه المنتج -
س - وتوفرت البيانات التالية المبالم بالدولارات:

البيان	قسم أ	قسم ب
كلفة المتغيرة للوحدة	75	40
تكاليف ثابتة مخططة	650000	300000
ساعات العمل المباشر عند الطاقة الطبيعية	100000	150000
ساعات لازمة لانتاج الوحدة	5 ساعة	3 ساعة

المطلوب:

تحديد سعر التحويل على اساس:

أ- الكلفة الكلية ب- الكلفة المتغيرة ج- كلفة الكلية مضافا اليه هامش الربح 10%

د- كلفة المتغيرة مضافا اليه هامش ربح 10%

هـ- بافتراض ان هنالك طاقة عاطلة (غير مستغلة او فائضة) في القسم أ وبالامكان استغلالها في انتاج احتياجات القسم ب من المنتج س وقد قدم لمدير قسم ب عرضا من مورد خارجي ان يجهز القسم ب باحتياجاته من المنتج س بسعر قدره \$80 للوحدة وطلب منك تقديم النصيحة والمشورة اللازمة للقسم (أ) بشأن السعر الواجب ان يزود بموجبه القسم (ب) من احتياجاته من المنتج س .
الحل:

أ- سعر التحويل على اساس التكلفة الكلية:

البيان	منتج س \$
الكلفة المتغيرة للوحدة	75
+ نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة	
	$100000 \div 5 = 20000$ عدد الوحدات
	$20000 \div 650000 = 32.5$

\$ 107.5 سعر التحويل على اساس الكلفة الكلية

ب- سعر التحويل على اساس التكلفة المتغيرة:

سعر التحويل = \$75

ج- سعر التحويل على اساس التكلفة الكلية + 10% هامش ربح

$107.5 + (107.5 \times 10\%) = 118.25$

د- على اساس التكلفة المتغيرة مضافا اليه هامش ربح

$75 + (75 \times 10\%) = 82.5$

هـ - ملاحظة : هنالك طاقة عاطلة لدى القسم أ وبالامكان استغلالها لانتاج احتياجات القسم ب من المنتج س لذلك فان السعر الذي يجب ان يحول بموجبه المنتج الى القسم ب لابد ان يكون في ضوء التكلفة التفاضلية للانتاج بعبارة اخرى بالتكلفة المتغيرة فقط لان الكلف المتغيرة هي تفاضلية ولكن التكاليف الثابتة هي دائما تكون تاثيرها صفر اي غير تفاضلي.
اذا سعر التحويل في هذه الحالة ينبغي ان يكون في حدود \$75 وعلى القسم ب ان يقبل بالسعر المحدد من القسم أ وذلك لانه يوفر مبلغ \$5 لكل وحدة. اذا سوف يتم رفض اي عرض من المورد الخارجي.

حالة - 2 -

لدى شركة بانه ثلاثة اقسام أ، ب، ج ويقوم القسمان أ، ب بتحويل انتاجهما الى القسم ج وفيما يلي البيانات الخاصة بالقسمين ا، ب.

البيان	معياري أ	فعلي	معياري ب	فعلي
الوحدات المنتجة	10000	10000	50000	50000
المواد المباشرة	100000	120000	200000	210000
الاجور المباشرة	150000	180000	100000	140000
ت ص غ م	110000	125000	200000	220000
المصاريف الادارية	150000	124000	180000	168000

المطلوب:

تحديد سعر التحويل لكل قسم باستخدام:

- 1- كلفة الانتاج المعيارية مضافا اليه 25%
- 2- كلفة الانتاج الفعلية مضافا اليه 25%
- 3- كلفة الانتاج المعيارية مضافا لها ربح مستهدف قدره 10% على المبيعات.
- 4- كلفة الانتاج الفعلية مضافا لها ربح مستهدف قدره 10% على المبيعات.

الحل:

1- كلفة الانتاج المعيارية مضافا اليه 25%

البيان	قسم أ	قسم ب
ت. مواد مباشرة	100000	200000
ت. اجور مباشرة	150000	100000
ت ص غ م	110000	200000
اجمالي الكلف المعيارية	360000	500000
للانتاج	÷	÷
حجم الانتاج (الوحدات المنجة)	10000	50000
الكلفة المعيارية للوحدة الواحدة	36	10
هامش ربح 25%	9 = (25% × 36)	2.5 = (25% × 10)
= سعر التحويل	45	12.5

القسم	-أ-	-ب-	2- بموجب الكلفة الفعلية مع 25%
	120000	210000	ت. مواد مباشرة
	180000	140000	ت. اجور مباشرة
	<u>125000</u>	<u>220000</u>	ت ص غ م
	425000	530000	اجمالي التكلفة الفعلية
	10000	50000	÷ حجم الانتاج (وحدات الانتاج)
	42.5	11.4	تكلفة الفعلية لوحدة الواحدة
	(%25×42.5)10.625	(%25×11.4)2.85	+ هامش الربح 25%
	53.125	14.250	سعر التحويل

3- كلفة الانتاج المعيارية مضافا اليها ربح مستهدف 10% من المبيعات
القسم -أ-

المبيعات = كلفة معيارية + هامش الربح

$$\text{س} = 36 + 10\% \text{ س}$$

$$\text{س} - 10\% \text{ س} = 36$$

$$90\% \text{ س} = 36$$

$$\text{س} = \frac{36}{90} = \frac{100 \times 36}{90} = \$ 40$$

القسم - ب-

$$\text{س} = 10 + 10\% \text{ س}$$

$$90\% \text{ س} = 10$$

$$\text{س} = \frac{10}{90} = \$ 11.11$$

90%

4- الكلفة الفعلية مع ربح مستهدف 10% من المبيعات

قسم أ

المبيعات = كلفة فعلية + هامش الربح

$$\text{س} = 42.5 + 10\% \text{ س}$$

$$90\% \text{ س} = 40.5$$

$$\text{س} = \frac{40.5}{90}$$

90%

$$= \$ 47.42$$

القسم ب

$$\text{مبيعات} = 11.4 + 10\% \text{ س}$$

$$11.4 = 90\% \text{ س}$$

$$\text{س} = \frac{11.4}{90\%} = \$12.667$$

مثال : احدى الشركات لديها قسمين انتاجيين هما س, ص يساهمان في تصنيع منتجاتها النهائية ويعتمد قسم (ص) على الاجزاء التي ينتجها القسم (س) كما ان بإمكان قسم (س) بيع قسما من انتاجه الى السوق وفيما يلي البيانات المتعلقة بذلك:

البيان	القسم س	القسم ص
الطاقة الانتاجية	10000 وحدة	10000 وحدة
ت م للوحدة	8 \$	6 \$
ت ث صناعية	45000 \$	52000 \$
سعر البيع	15 \$	25 \$
المبيعات المتوقعة في السوق	3000	لا يوجد
سعر الشراء للجزء من السوق	----	14

المطلوب: 1- تحديد سعر التحويل للجزء المنتج من قسم س بموجب طريقة التكلفة الكلية.

2- الارباح التي تحققها الشركة في الحالتين التاليتين:

أ- عند تحويل كامل انتاج قسم س الى قسم ص.

ب- عند بيع 3000 جزء من انتاج قسم س في السوق وقيام قسم ص بسد احتياجاته المتبقية من السوق.

الحل: 1- سعر التحويل بموجب التكلفة الكلية = التكلفة المتغيرة للجزء ÷ حصة الجزء من التكاليف الثابتة.

$$\begin{aligned} &= \frac{(45000) + 8}{10000 \text{ جزء}} \\ &= 4.5 + 8 = 12.5 \text{ جزء} \end{aligned}$$

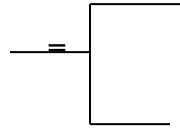
2- ارباح الشركة في حالة ا

البيان	\$
ايراد المبيعات = (10000 وحدة × 25)	250000
الكلفة المحولة من القسم س	
10000 × 12.5 سعر التحويل	125000
تكلفة الانتاج في القسم ص	
ت متغيرة 6×10000	60000
الكلفة الثابتة	<u>52000</u>
	<u>(237000)</u>
صافي الربح للشركة - أ -	13000

حالة - ب -

ايراد المبيعات 15×3000 قسم س

295000



25×10000 قسم ص

- ت المبيعات:

87500

كلفة المحولة من قسم س 12.5×7000

تكلفة قسم ص:

42000

ت م 6×7000

42000

ت شراء 14×3000

52000

ت ثابتة

(223500)

\$ 71500

صافي الربح

* ترجمة العمليات والقوائم المالية:

عرف مجلس مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعيار رقم 52 العمليات الاجنبية على انها(تلك العمليات التي يتم تحديد قيمتها باية عملة اخرى غير العملة المحلية للشركة) تعتبر ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية جزءا رئيسيا من عمليات الشركة كما لو كانت المعاملات الأجنبية هي نفسها معاملات الشركة وذلك وفق القواعد التالية: (1) الموجودات الثابتة وإندثارها: تترجم بسعر الصرف في تاريخ اقتناء الأصل أو في تاريخ إعادة التقييم . وبذلك فإن ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية تعني تعديل القيم والبنود الخاصة بالقوائم المالية للفروع والتي تم قياسها بوحدات أجنبية إلى ما يقابلها باستخدام العملة المحلية للدولة التي يمارس المركز الرئيسي نشاطه فيها.

ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية وإعداد القوائم المالية الموحدة

أ- خطوات ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية:

هناك عدة خطوات يتم إتباعها لإتمام عملية الترجمة للقوائم المالية للفروع الأجنبية وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

1- يقوم الفرع الأجنبي بإرسال ميزان المراجعة الخاص به والذي تم إعداده

باستخدام عملة الدولة التي يمارس نشاطه فيها إلى المركز الرئيسي.

2- يقوم المركز الرئيسي باختيار إحدى طرق الترجمة حيث يتم ترجمة كل رصيد من أرصدة ميزان المراجعة إلى ما يعادله بالعملة المحلية للدولة التي يوجد بها المركز الرئيسي، باستخدام سعر الصرف المناسب.

3- بعد ترجمة أرصدة ميزان المراجعة باستخدام سعر الصرف المناسب، فإنه في حالة ظهور فرق بين مجموع الأرصدة المدينة ومجموع الأرصدة الدائنة في ميزان المراجعة، فإن هذا الفرق يعتبر بمثابة أرباح ترجمة إذا ظهر في الجانب الدائن، بينما إذا ظهر الفرق في الجانب المدين فإنه يعتبر بمثابة خسائر ترجمة.

4- بالنسبة لأرصدة الحسابات المتقابلة أو العكسية، وهي الحسابات التي يقابلها حسابات أخرى معادلة لها في دفاتر المركز الرئيسي فإنه يتم ترجمتها باستخدام أرصدة الحسابات المقابلة لها في دفاتر المركز الرئيسي التي تم قياسها باستخدام العملة المحلية للدولة التي يمارس المركز الرئيسي نشاطه فيها.

وتتمثل الحسابات المتقابلة أو العكسية فيما يلي:

ح/ البضاعة الواردة من المركز الرئيسي يقابله ح / البضاعة المرسله إلى الفروع.

متحصلات نقدية من المركز الرئيسي يقابله ح/ مدفوعات نقدية إلى الفروع.

ح/ مدفوعات نقدية إلى المركز الرئيسي يقابله ح / متحصلات نقدية من الفروع.

ح/ جاري المركز الرئيسي يقابله ح/ جاري الفرع الأجنبي.

(ب) المقومات الأساسية لعملية الترجمة:

هناك العديد من المقومات الأساسية التي تحكم عملية ترجمة القوائم المالية

الأجنبية، وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:

1- طبيعة الوحدة الاقتصادية الأجنبية:

من المقومات الأساسية لعملية ترجمة القوائم المالية الأجنبية تحديد طبيعة الوحدة الاقتصادية الأجنبية التي يتم ترجمة قوائمها المالية، حيث يتوقف ذلك على طبيعة العلاقة بينها وبين الوحدة الاقتصادية الأم، فقد تكون العلاقة بينهما مباشرة (مفهوم الملكية عندما يكون من حق الوحدة الاقتصادية الأم اتخاذ القرارات الخاصة باستخدام موارد الوحدة الاقتصادية الأجنبية، وقد تكون العلاقة بينهما غير مباشرة (مفهوم الوحدة الاقتصادية) عندما يكون من حق الوحدة الاقتصادية الأجنبية توجيه مواردها الاقتصادية.

ومن الجدير بالذكر أن معظم طرق الترجمة اعتبرت العلاقة بين الوحدة الاقتصادية الأجنبية والوحدة الاقتصادية الأم هي علاقة مباشرة حيث اعتبرت أن الوحدة الاقتصادية الأجنبية هي امتداد للوحدة الاقتصادية الأم، ومصدرا للتدفقات النقدية التي تأخذ شكل تحويلات يتم حسابها بعملة الدولة التي توجد بها الوحدة الاقتصادية الأم.

2- أساس الترجمة:

يتعلق أساس الترجمة بصفة أساسية بطريقة الترجمة التي يتم اختيارها، حيث يجب أن يتم إعادة التعبير عن نتائج القياس المحاسبي المختلفة التي تمت بالعملة الأجنبية إلى ما يماثلها بالعملة المحلية دون أن يتم تعديل أساس القياس ذاته.

3- معامل الترجمة:

يقصد بمعامل الترجمة، المعامل أو المعدل الذي يستخدم في تعديل البنود المختلفة بالقوائم المالية الأجنبية إلى ما يعادلها بالعملة المحلية ويتمثل هذا المعامل في معدل الصرف أو سعر الصرف الذي يتم اختياره في ظل طريقة الترجمة التي يتم اختيارها.

1- ترجمة العملات:

يقصد بترجمة العملة، ان يعبر المشروع بواسطة العملة الاساسية العملة التي يعد بها التقارير عن قيم جميع الموجودات والالتزامات والايرادات والمصاريف التي سبق اثباتها بالعملة الاجنبية او التي تمت بعملة اجنبية. وتجدر الاشارة هنا الى اهمية التمييز بين مفهومي الترجمة والتحويل فالتحويل يشير الى عملية تغيير من عملة لاخرى وانتقال الاموال بين طرفين بشكل فعلي، اما الترجمة فما هي الا تغيير في التعبير النقدي للارصدة المحاسبية، فالحساب المعبر عنه بعملة معينة يعاد التعبير عنه بما يساوي ذلك من عملة دولة اخرى دون ان يحدث تغيير او انتقال فعلي للاموال.

2- اسعار الصرف:

عرفت هيئة معايير المحاسبة المالية بامريكا (FASB) في المعيار رقم 52 سعر صرف العملة بانه (هو النسبة بين وحدة من هذه العملة والكمية من عملة اخرى التي يمكن استبدالها بهذه الوحدة في وقت معين).

* انواع اسعار الصرف:

- يمكن تقسيم اسعار الصرف على اسس مختلفة منها:
- أ- من حيث البيع والشراء تنقسم اسعار الصرف الى اسعار بيع واسعار شراء حيث يعبر سعر الشراء عن السعر الذي يقوم البنك بعرضه لشراء العملة الاجنبية وسعر البيع هو السعر الذي يقوم البنك بعرضه لبيع العملة الاجنبية.
 - ب- على اساس تاريخ تسليم العملة تنقسم اسعار الصرف الى اسعار صرف انية واخرى اجلة. ويمثل سعر الصرف الانبي او الفوري سعر الصرف المتفق عليه للتسليم الفوري للعملة الاجنبية وان عملية التسليم الفوري تتم خلال يومين من تاريخ العملية.
 - اما اسعار الصرف الاجلة فهي الاسعار التي يتم الاتفاق عليها حسب موعد تسليم العملة بعد فترة من الزمن من تاريخ العملية (عادة ما تكون 30 او 60 او 90 يوما)
 - ج- كذلك تنقسم اسعار الصرف بناء على الاساس في تحديدها الى اسعار صرف رسمية واخرى لاسعار صرف سوق حرة.
 - د- وتنقسم من ناحية ارتباطها بالزمن الى اسعار صرف تاريخية واسعار صرف جارية.
- 3- ارباح وخسائر التغير في اسعار الصرف:

ينتج عن التغير في اسعار الصرف ارباح وخسائر تعرف بارباح وخسائر التغير في اسعار الصرف، هذه الارباح والخسائر تصنف الى محققة وغير محققة فالارباح والخسائر المحققة هي التي تحققت فعليا وهي تنتج من استبدال عملة بعملة اخرى. اما الغير المحققة فهي التي تظهر دون ان تكون هناك عملية استبدال فعلية للعملة.

4- أنواع العملات:

1- العملة المحلية ← Local currency :

هي العملة الخاصة بالدولة التي تتخذها الشركة مقراً دائماً لها، فان كانت الشركة مقرها المملكة العربية السعودية يكون الدينار السعودي هو عملتها المحلية، وان كان مقرها جمهوريه مصر العربية يكون الجنيه هو عملتها المحلية وهكذا

ب - **العملة الاجنبية:** يشير هذا المصطلح الى كل العملات الاخرى من غير العملة التي تستخدم في اعداد التقارير المالية لشركة معينة.

ج- **عملة التقرير:** وهي العملة التي تستخدمها الشركة في اعداد قوائمها المالية.

د - **العملة الوظيفية:** هي العملة الاساسية التي تستخدمها الشركة في القيام بنشاطاتها والتي تتم بها ايرادات ومصروفات الشركة النقدية. وهي غالباً ما تكون نفس عملة الدولة التي تعمل بها الشركة والعملة المستخدمة في التسجيل والاثبات في الدفاتر والسجلات. (الفرع)

وبشكل عام يمكن تحديد ثلاث تواريخ اساسية مرتبطة بالقياس المحاسبي للعمليات الاجنبية:

1- **تاريخ حدوث العملية** وتسجيلها بالدفاتر ويتم استخدام سعر الصرف السائد في تلك الفترة لاثبات العملية التي تمت بالعملية الاجنبية.

2- **تاريخ اعداد الميزانية** واقفال حسابات النتيجة حيث يتم في هذا التاريخ تعديل اسعار العمليات المسجلة في المرحلة الاولى لتعكس سعر الصرف الجاري لهذا التاريخ وذلك للعمليات التي لم تنته ولم تسدد بعد. وبسبب تقلبات اسعار الصرف للعملات المختلفة غالباً ما تحدث خسائر او مكاسب بين هذين التاريخين.

3- **تاريخ انتهاء العملية** من خلال السداد او التحصيل بالعملة الاجنبية وغالباً ما تحدث مكاسب او خسائر في هذا التاريخ نتيجة اختلاف اسعار الصرف بين تاريخ الميزانية وتاريخ السداد او التحصيل.

ويتم المعالجة المحاسبية باحدى الطريقتين :

الاولى - اعتبار عمليتي التعاقد على الصفقة والسداد عملية واحدة. (اي تحمل على حساب المشتريات)

الثانية - تقوم على اعتبار ان عمليتي عقد الصفقة وعملية السداد هما عمليتان منفصلتان. (تحمل على حساب أ.خ تحويل العملات الاجنبية)

أ - طريقة الصفقة الواحدة: باعتبار عمليتي التعاقد على الصفقة والسداد عملية واحدة ولمعالجة هذه الطريقة هناك ثلاث حالات: الحالة الاولى: التعاقد بعملة الشركة المصدرة والسداد دفعة واحدة (صفقة واحدة).

مثال/ في 3/1/2002 قامت شركة دانية بشراء بضاعة من شركة بريطانية في بريطانيا بمبلغ 200000 جنيه استرليني على ان

تسدد القيمة في 2002/4/4 علماً بان سعر الصرف في تاريخ الشراء كان 1 جنيه = 0.900 من الدينار العراقي. الحل:

الحل: تكون قيمة العملية في تاريخ الشراء بالدينار العراقي $(0.900 \times 200000) = 180000$ دينار وبالتالي يكون قيد

الاثبات في دفاتر شركة دانية في تاريخ الشراء كما يلي:

180000 من ح/ المشتريات

180000 الى ح/ الدائنون

قيد اثبات المشتريات

مثال (2)/

في المثال السابق على فرض ان سعر الصرف في تاريخ السداد اصبح 1 جنيه استرليني = 0.850 من الدينار العراقي .

يكون قيد الاثبات في دفاتر شركة دانية في تاريخ السداد .

180000 من ح/ الدائنون

الى مذكورين

10000 ح/ المشتريات (الربح يخفض به قيمة المشتريات)

170000 ح/ النقدية (0.850×200000)

مثال (3)

بالرجوع الى المثال السابق بفرض ان سعر الصرف في تاريخ السداد اصبح 1 جنيه استرليني = 0.950 دينار عراقي فيكون قيد السداد كما يلي:

من مذكورين

180000 ح/ الدائنون

10000 ح/ المشتريات (الخسارة يحل على حساب المشتريات)

190000 الى ح/ النقدية 0.950×2000000

مثال تطبيقي حول المعيار رقم 52 FASB (المحاسبة عن التغير في اسعار صرف العملات)

استوردت شركة اربيل للتجارة والصناعة مركزها اقليم كوردستان مواد من استراليا بقيمة 10000 دولار على ان يتم السداد بالدولار استلمت الشركة الاعتماد المستندي المتعلق بالبضاعة المستوردة بتاريخ 2007/7/1 حيث كان سعر الصرف 1000 دينار عراقي لكل دولار .

المطلوب الاول:

تسجيل القيود اللازمة لاثبات عملية الاستيراد ومعالجة الفروقات في اسعار الصرف وفقا للحالات الاتية:

أ- التعديل بالزيادة اوالنقص في الفروقات كتعديل بتكلفة البضاعة المشتراة وفقا للحالات الاتية:

حالة التسديد عند استلام الاعتماد(يعني نقدا)

ب- حالة التسديد بشكل آجل ولكن قبل تاريخ الميزانية في 2007/12/20 حيث كان سعر الصرف 1100 دينار ومعالجة الفروقات كتعديل في كلفة البضاعة.

ج- حالة التسديد في 2007/12/20 وكان سعر الصرف 900 دينار عراقي.

الحل : أ - في 2007/7/1 حالة تسديد الاعتماد

10000000 من ح/ المشتريات (1000×10000دينار)

10000000 الى ح/ النقدية

قيمة المبلغ المحول لمورد كئمن للبضاعة.

ب- القيد الاول عند استلام الاعتماد

10000000 من ح/ المشتريات

10000000 الى ح/ الدائنين (الموردين)

قيد اثبات استلام الاعتماد المستندي

وهنا تظهر مشكلة الفروقات في سعر الصرف بين تاريخ 7/1 وتاريخ 12/20

1100 - 1000 = 100 دينار

1000000 دينار الفرق = 10000 × 100

يتم الفرق في الصرف كتعديل لتكلفة البضاعة المشتراة

10000000 من ح/ الدائنين

1000000 من ح/ المشتريات (يتم زيادة المشتريات بخسائر التحويل)

11000000 الى ح/ النقدية

ج - حالة التسديد في 12/20/ 2007 والمعالجة كتعديل للمشتريات حيث كان سعر الصرف 900 دينار عراقي.

2007/7/1

10000000 من ح/ المشتريات

10000000 الى ح/ الدائنين (الموردين)

قيد اثبات استلام الاعتماد المستندي

في 12/20 تاريخ السداد

10000000 من ح/ الدائنين (الموردون)

9000000 الى ح/ النقدية (900×10000)

1000000 الى ح/ المشتريات

اثبات تسديد الموردين نقدا وتخفيض المشتريات بفروقات التحويل

الحالة الثانية - تقوم على اعتبار ان عمليتي عقد الصفقة و عملية السداد هما عمليتان منفصلتان.

المطلوب الثاني:

معالجة الفروقات بالزيادة او النقص كخسائر او ارباح التحويل

د - حالة السداد في 12/20 وكان سعر الصرف 1100 دينار للدولار الواحد

هـ - حالة السداد 12/20 وكان سعر الصرف في هذا التاريخ هو 900 دينار عراقي للدولار الواحد

الحل: في 7/1

10000000 من ح/ المشتريات

10000000 الى ح/ الموردين

قيد تسجيل الاعتماد

في 12/20 يسدد المبلغ

10000000 من ح/ الموردين

1000000 من ح/ خسائر تحويل عملات الاجنبية (10000×100=1000-1100)

11000000 الى ح/ النقدية (10000×1100)

قيد تسديد الدائنين نقدا

هـ- حالة السداد في 2007/12/20 ومعالجة الفروقات كارباح تحويل العملات مع سعر صرف الدولار.

10000000 من ح/ المشتريات في 7/1

10000000 الى ح/ الموردين

قيد اثبات الاعتماد المستندي

في 2007/12/20

10000000 من ح/ الموردين

9000000 الى ح/ النقدية

1000000 الى ح/ ارباح تحويل عملات اجنبية (10000× 100=900-1000)

قيد تسديد الموردين

وكل هذه الراء المذكورة تنسجم مع مبادئ المحاسبة المالية مع المعيار الدولي رقم 21.

أولا : طريقة الصفقة الواحدة :

تعتبر العملية بالكامل كأنها صفقة واحدة أي لا يتم الفصل بين واقعة الشراء وواقعة السداد

(مثال) - قامت شركة سانا بشراء معدات في 31 / 10 / 97 بمبلغ 10000 دولار وتم

السداد في 31 / 3 / 98 وكانت أسعار الصرف كما يلي :

1 دولار أمريكي = 3.4 دينار عراقي 97/10/31

1 دولار أمريكي = 3.45 دينار عراقي 97/12/31

1 دولار أمريكي = 3.36 دينار عراقي 98/12/31

ومعدل الفائدة 9 %

المطلوب إثبات العمليات السابقة باستخدام طريقة الصفقة الواحدة .

97 / 10 / 31

(1) إثباتات الشراء

قيمة المعدات
↓
 3.4×10000
34000

من ح/ المعدات
إلى ح/ الدائنين

34000
34000

97 / 12 / 31 في هذا التاريخ يجب ان يقفل

تاريخ الإقفال ← يتم عمل تسويات ناتجة عن تغيرات أسعار الصرف وتسوية الفوائد .

قيد تسوية
الفوائد

قيد تسوية
بفرق العملة

قيد تسوية الفوائد من 97/10/31 حتى 97/12/31
الفوائد = المبلغ × المعدل × المدة
 $(12 \div 2) \times \% 9 \times 10000 =$
150 دولار =

$517.5 \approx 518$ دينار = 3.45×150

سعر الصرف في 97/12/31		(3)
من ح/ الفوائد	518	
إلى ح/ الفوائد المستحقة	518	

يزداد سعر الصرف من 3.4 إلى 3.45
إذن قيمة المعدات = $3.45 \times 10000 =$
34500 =
إذا المعدات يتم زيادتها بمبلغ 500
(500 + 34000)

والدائنين يتم زيادتها بمبلغ 500
(500 + 34000) (2)

من ح/ المعدات		500
إلى ح/ الدائنين	500	

98 / 3 / 31

سداد الفوائد

حساب الفوائد عن المدة الجديدة من 98/1/1 حتى
98/3/31 ثم سداد الفوائد

الجديدة

$225 = (12 \div 3) \times \% 9 \times 10000$ دولار
 $756 = 3.36 \times 225$ دينار

(5) سداد الفوائد الجديدة

من ح/ الفوائد	756	
إلى ح/ النقدية	756	

(6) سداد الفوائد المستحقة وإثبات فرق العملة

سداد الدائنين وإثبات فرق العملة

قيمة الدائنين

$33600 = 3.36 \times 10000$
إذا سوف يتم سداد الدائنين بمبلغ
أقل (900 = 33600 - 34500)

هذا الفرق يعتبر أرباح ناتجة عن تغير
أسعار الصرف نفتح لها ح/ أ . خ التغيرات
في أسعار الصرف . (4)

من ح/ الدائنين	34500	
إلى مذكورين		
ح/ أ . خ التغيرات في أسعار الصرف	900	
ح/ النقدية	33600	

لابد من حساب فرق العملة نتيجة اختلاف سعر
 الصرف في 97/12/31 عنه في 98/3/31
 فوائد مستحقة في 97/12/31 ← 150 دولار
 فوائد مستحقة بالدينار = $3.36 \times 150 = 504$ دينار
 فرق العملة = $518 - 504 = 14$
 فائدة مستحقة في 97/12/31 فائدة مستحقة في 98/3/31
 فرق العملة

من ح/الفوائد المستحقة	518
الى مذكورين	
ح/أ. خ التغييرات في أسعار الصرف	14
ح/النقدية	504

		98 / 12 / 31
يتم إقفال ح/أ. خ التغييرات في أسعار الصرف (7)		←
في ح/أ. خ		
← 900 دائن		
← 14 دائن		
من ح/أ. خ التغييرات في أسعار الصرف	914	914
إلى ح/أ. خ	914	

ثانياً: طريقة الصفتين :

يتم الفصل بين واقعة الشراء وواقعة السداد واعتبار كل واقعة بمثابة صفقة .

مثال قامت شركة سانا بشراء معدات في 31 / 10 / 97 بمبلغ 10000 دولار وتم

السداد في 31 / 3 / 98 وكانت أسعار الصرف كما يلي :

1 دولار أمريكي = 3.4 دينار عراقي 97/10/31

1 دولار أمريكي = 3.45 دينار عراقي 97/12/31

1 دولار أمريكي = 3.36 دينار عراقي 98/12/31

ومعدل الفائدة 9 %

المطلوب إثبات العمليات السابقة باستخدام طريقة الصفتين.

		97 / 10 / 31
		←
(1)	إثبات الشراء	
قيمة المعدات	من ح/ المعدات	34000
3.4×10000	إلى ح/ الدائنين	34000
34000		

تاريخ الإقفال

يتم إثبات فرق العملة في د/ أ . خ التغيرات في أسعار الصرف وليس في د/ المعدات كما هو الحال في الطريقة الأولى .

$$3.45 \times 10000 = 97 /12 /31 \text{ قيمة المعدات في}$$

$$34500$$

$$34000 = 97/10/31 \text{ قيمة المعدات في}$$

$$500 \text{ فرق العملة}$$

1. إثبات فرق العملة: (2)

من د/ أ . ح التغيرات في أسعار الصرف (خسائر تحويل عملات اجنبية)	500
إلى د/ الدائنين	500

2. اقفال د/ أ . خ التغيرات في أسعار الصرف:

من د/ أ . خ	500
إلى د/ أ . ح التغيرات في أسعار الصرف	500

3. قيد تسوية الفوائد: (4)

قيد تسوية الفوائد من 97/10/31 حتى 97/12/31

$$\text{الفوائد} = \text{المبلغ} \times \text{المعدل} \times \text{المدة}$$

$$= 10000 \times 9\% \times (2 \div 12)$$

$$= 150 \text{ دولار}$$

$$= 3.45 \times 150 = 517.5 \approx 518 \text{ دينار}$$

من د/ الفوائد	518
إلى د/ الفوائد المستحقة	518

98 / 3 /31

سداد الفوائد

سداد الدائنين وإثبات فرق العملة

حساب الفوائد عن المدة الجديدة من 98/1/1 حتى

قيمة الدائنين

98/3/31 ثم سداد الفوائد

$$33600 = 3.36 \times 10000$$

إذن سوف يتم سداد الدائنين بمبلغ

أقل (900 = 33600 - 34500)

الجديدة المستحقة من السنة الماضية

$$10000 \times 9\% \times (3 \div 12) = 225 \text{ دولار}$$

$$756 \text{ دينار} = 3.36 \times 225$$

(6) سداد الفوائد الجديدة

هذا الفرق يعتبر أرباح ناتجة عن تغير

أسعار الصرف نفتح لها د/أ . خ التغيرات

في أسعار الصرف . (5)

من د/ الفوائد	756	من د/ الدائنين	3450
إلى د/ النقدية	756	إلى مذكورين	
		د/أ . خ التغيرات في أسعار الصرف	900
		د/ النقدية	33600

(7) سداد الفوائد المستحقة وإثبات فرق العملة

لابد من حساب فرق العملة نتيجة اختلاف سعر

الصرف في 97/12/31 عنه في 98/3/31

فوائد مستحقة في 97/12/31 150 دولار

فوائد مستحقة بالدينار = $3.36 \times 150 = 504$ دينار

$$\text{فرق العملة} = 518 - 504 = 14$$

فائدة مستحقة فائدة مستحقة فرق العملة

في 97/12/31 في 98/3/31

من د/ الفوائد المستحقة	518
إلى مذكورين	
د/أ . خ التغيرات في أسعار الصرف	14
د/ النقدية	504

98 /12 /31

يتم إقفال د/أ . خ التغيرات في أسعار الصرف (8)

في د/أ . خ

900 دائن

14 دائن

914 من د/أ . خ التغيرات في أسعار الصرف

914 إلى د/أ . خ

* طرق المحاسبة على الاندماج:

الاندماج:

هو توحيد مصالح واعمال السيطرة لشركتين او اكثر وهناك عدة مصطلحات:

الاندماج الودي: عندما تتفق مجلس ادارة شركتين على تكوين شركة جديدة.

الاندماج غير الودي: عندما يتم السيطرة على السوق.

اكتساب الموجودات: يحصل هذا النوع عندما تقوم الشركة باكتساب موجودات شركة اخرى وتبقى الشركة التي قامت

بالاكتساب او شركة جديدة اما الشركة التي قامت عليها الاكتساب فتضمحل. ولذلك يوجد حالتين:

الاندماج القانوني: $A+B=A$ الشركة

التوحيد القانوني: $A+B=C$ الشركة

انواع الاندماج

الاندماج الافقي *Horizontal Combinations*

اندماج شركة مع شركة اخرى او اكثر تزاول نفس نوعية النشاط الانتاجي او تتعامل

في سلع او خدمات متشابهة. وهو لذلك اندماج بين شركات غالبا ما تكون متنافسة، ويكون

الاندماج بسبب الرغبة في تخفيض حدة المنافسة والرغبة في تحقيق قدر من الاحتكار. (مثل شركة سيارات مع شركة

سيارات اخرى)

الاندماج الرأسى (العمودي) *Vertical Combinations*

اندماج شركة مع شركة اخرى او اكثر في سبيل تحقيق علاقة المورد - المستهلك او

بين شركات تعتمد في انتاجها علي بعضها البعض. (مثل اندماج شركة سيارات مع شركة تنتج قطع غيار السيارات (مواد

احتياطية)

الاندماج الشركات متعددة النشاط:

اندماج شركات تزاول كل منها نشاطا مختلفا، او اندماج شركات في اتحاد ويكون بينها

تشابه محدود في الانتاج والاسواق، ومن ثم فهي لا تنافس بعضها البعض.

دوافع اندماج الشركات:

1- تحقيق مزايا ووفورات اقتصاديات الانتاج الكبير . ذلك ان الاندماج الافقي او الرأسى يسفر غالبا عن خفض تكاليف

الانتاج او التكاليف الادارية او نفقات الابحاث والتطوير وغيرها.

2- النمو وتحسين الكفاءة الادارية او المالية للشركة المندمجة، ذلك ان الاندماج قد يتيح للشركة الدامجة ان تغير او تدعم

ادارة الشركة المندمجة بما يرفع كفاءتها ويحسن مؤشراتهما المالية والتشغيلية خصوصا تحسين معدل نمو الارباح.

3- توفير خط متكامل من كل العمليات التشغيلية اللازمة لانتاج منتج معين بالاضافة الي تحسين قدرة المنشأة - بعد

الاندماج - علي الحصول علي سوق اكبر لتصريف انتاجها. (كافة مراحل الانتاج مثل الغزل والنسيج)

4- التغلب علي مشاكل المنشآت التي يتأثر نشاطها وارباحها بالتغيرات الموسمية. (مثل شركة مبردات وشركة مدفآت)

5- تحقيق درجة اكبر من السيطرة علي السوق بتخفيض المنافسة.

طرق الاندماج:

1- طريقة الشراء

2- طريقة توحيد المصالح: في هذه الطريقة تفسر عملية الاندماج بين شركتين او اكثر بان حملة الاسهم لهذين الشركتين يجمعون مصالحهم عن طريق مبادلة الاسهم وبالتالي ينظر الى تلك الشركة على انها شركة قامت بالاندماج وينظر الى الاثنين نفس النظرة.

حالات الشراء:

حالات اعداد قائمة المركز المالي المجمعة في تاريخ الشراء (الاقتناء)

اولا : تكلفة الشراء = القيمة الدفترية لصافي موجودات التابعة

الحالة (1) : نسبة الملكية (كاملة) في الشركة التابعة 100 %

الحالة (2) : نسبة الملكية في الشركة التابعة اقل من 100 %

ثانيا: تكلفة الشراء اكبر من القيمة الدفترية لصافي موجودات التابعة

الحالة (3) : نسبة الملكية (كاملة) في الشركة التابعة 100 %

الحالة (4) : نسبة الملكية في الشركة التابعة اقل من 100 %

ثالثا: تكلفة الشراء اقل من القيمة الدفترية لصافي موجودات التابعة

الحالة (5) : نسبة الملكية (كاملة) في الشركة التابعة 100 %

الحالة (6) : نسبة الملكية في الشركة التابعة اقل من 100 %

1- طريقة الشراء 100% الشراء بالقيم الدفترية لصافي موجودات الشركة.

مثال/ فيما يلي قوائم المركز المالي المستقلة للشركة القابضة (ق) والشركة التابعة (ت) في 1/1/2020(بالدينار). وسيتم شراء اسهم الشركة (ت) طبقا للحالات السابقة وستعد قائمة المركز المالي المجمعة عقب تاريخ الشراء (الاقتناء) مباشرة لكل حالة على حدى.

ميزانية الشركة التابعة (ت)	ميزانية الشركة القابضة (ق)	
200000	900000	نقدية
300000	700000	مخزون
1000000	4000000	موجودات ثابتة
(300000)	(1600000)	(- مجمع الاندثار)
<hr/>	<hr/>	
1200000	4000000	
300000	600000	التزامات متداولة
400000	300000	قرض سندات
		رأس مال الاسهم العادية
200000	1400000	قيمة اسمية 10 ، 5 دينار

100000	800000	رأس مال اضافي
200000	900000	ارباح محتجزة
<u>1200000</u>	<u>4000000</u>	

اولا: سداد الثمن نقدا

الحل:

اذا قامت الشركة القابضة(ق) بشراء كافة اسهم التابعة(ت) وسددت نقدا (تكلفة شراء) مقابل ذلك القيمة الدفترية لصافي موجودات (ت) 500 الف دينار(وهو مبلغ يعادل حقوق مساهمين الشركة ت) فتنبت الشركة (ق) في دفاترها: 500000 من ح/ الاستثمار في (ت) 500000ال ح/ النقدية لاتنبت الشركة (ت) اي قيود في دفاترها.

وبعد الشراء مباشرة تكون ميزانية الشركتين (ميزانية ت كما هي لانها لم تجر اي قيود):

ميزانية الشركة التابعة(ت)	ميزانية الشركة القابضة(ق)	
200000	400000	نقدية
300000	700000	مخزون
	500000	استثمار في التابعة(ت)
1000000	4000000	موجودات ثابتة
(300000)	(1600000)	(- مجمع اندثار)
<u>1200000</u>	<u>4000000</u>	
300000	600000	التزامات متداولة
400000	300000	قرض سندات
		رأس مال الاسهم العادية
200000	1400000	قيمة اسمية 5،10
100000	800000	رأس مال اضافي
		(علاوة الاصدار)
200000	900000	ارباح محتجزة
<u>1200000</u>	<u>4000000</u>	

وتقوم الشركة القابضة كذلك باعداد قائمة المركز المالي المجمعة للشركتين (ق ، ت كوحدة محاسبية واحدة) في تاريخ الاقتناء . وفي سبيل ذلك تستخدم الميزانيتين السابقتين بعد الاقتناء كمدخلات لورقة العمل التالية التي تتضمن ايضا قيد الاستبعاد(أ) التالي لالغاء اثر ازدواج الحساب بمقابلة رصيد د/الاستثمار بحقوق ملكية التابعة - او صافي موجوداتها - المملوكة للقابضة):

قيد الاستبعاد:

200000د/ راس مال الاسهم (ت)

100000د/ راس المال الاضافي(ت)

200000د/ ارباح محتجزة (ت)

500000د/ الاستثمار في (ت)

ورقة العمل لاعداد الميزانية المجمعة للشركة القابضة مع الشركة التابعة في 2020/1/1 (تاريخ الاقتناء)

(ملكية 100%- شراء بالقيمة الدفترية نقدا)(حالة رقم(1)

بنود الميزانية	شركة ق	شركة ت	قيود مدين	الاستبعاد دائن	قيم الميزانية المجمعة
نقدية	400000	200000			600000
مخزون	700000	300000			1000000
استثمار في ت	500000			500000	صفر
موجودات ثابتة	4000000	1000000			
(- م.اندثار)	(1600000)	(300000)			5000000
	<u>4000000</u>	<u>1200000</u>			(1900000)
التزامات متداولة	600000	300000			<u>4700000</u>
قرض سندات	300000	400000			900000
راس مال الاسهم	1400000	200000	200000		700000
راس مال اضافي	800000	100000	100000		1400000
ارباح محتجزة	900000	200000	200000		800000
	4000000	1200000	500000	500000	900000
					4700000

ثانيا: سداد ثمن الشراء باصدار اسهم:

في نفس بيانات المثال السابق اذا كان سداد قيمة صافي الموجودات لم يتم نقدا بل باصدار الشركة (ق) 25000 سهم جديد من اسهمها بقيمة اسمية 10 دينار للسهم وقيمة سوقية 20 دينار للسهم الواحد وبفرض عدم وجود تكاليف مباشرة

للاستثمار، فان تكلفة الشراء (25000 × 20 = 500000 دينار) تساوي مجموع حقوق المساهمين في الشركة ت ، وبناءا عليه
يثبت شراء الاسهم كما يلي (لاثبتت الشركة ت اي قيود وتستمر في نشاطها):
500000 د/ الاستثمارات في ت (20×25000دينار)
250000 د / راس مال الاسهم (10×25000 دينار)
250000 د/ راس المال الاضافي(10×25000دينار)
ملاحظة: كل زيادة في سعر السهم عن القيمة الاسمية تعتبر علاوة اصدار(راس المال الاضافي)

وتصبح ميزانية الشركتين عقب هذا القيد(بعد الاقتناء)كما يلي:

ميزانية الشركة التابعة(ت)	ميزانية الشركة القابضة (ق)	
200000	900000	نقدية
300000	700000	مخزون
	500000	استثمارات في التابعة (ت)
1000000	4000000	موجودات ثابتة
<u>(300000)</u>	<u>(1600000)</u>	(- مجمع الاندثار)
1200000	4500000	
=====	=====	
300000	600000	التزامات متداولة
400000	300000	قرض سندات
		راس مال الاسهم العادية
200000	1650000	قيمة اسمية 5،10 دينار
100000	1050000	راس مال اضافي(علاوة اصدار)
<u>200000</u>	<u>900000</u>	ارباح محتجرة
1200000	4500000	
=====	=====	

ولاغراض اعداد الميزانية المجمعة تقوم الشركة (ق) باجراء نفس القيد الاستبعاد السابق:

200000 د/ راس مال الاسهم (ت)

100000 د/ راس المال الاضافي(ت)

200000 د/ ارباح محتجرة (ت)

500000 د/ الاستثمارات(ت)

وبادخال هذا القيد مع بيانات الميزانيتين الاخيرتين بعد الاقتناء الى ورقة العمل التالية يتم التوصل لقائمة المركز المالي المجمعة:

ورقة العمل لاعداد الميزانية المجمعة للشركة القابضة مع الشركة التابعة في 2020/1/1 (تاريخ الاقتناء)
(ملكية 100%- شراء بالقيمة الدفترية باصدار اسهم جديدة)(حالة رقم (1)

بنود الميزانية	شركة ق	شركة ت	قيود الاستبعاد	قيم الميزانية المجمعة
			دائن	مدين
نقدية	900000	200000		1100000
مخزون	700000	300000		1000000
استثمار في ت	500000		500000	صفر
موجودات ثابتة	4000000	1000000		5000000
(- م. اندثار)	(1600000)	(300000)		(1900000)
	<u>4500000</u>	<u>1200000</u>		<u>5200000</u>
التزامات متداولة	600000	300000		900000
قرض سندات	300000	400000		700000
راس مال الاسهم	1650000	200000	200000	1650000
راس مال اضافي	1050000	100000	100000	1050000
ارباح محتجزة	900000	200000	200000	900000
	4500000	1200000	500000	5200000

الحالة الثانية :

شراء ملكية اقل من 100% من اسهم التابعة

في نفس المثال السابق اذا فرض ان الشركة القابضة (ق) اشترت 80% من الاسهم المتداولة للشركة التابعة والتي (تساوي 80% من حقوق مساهمي شركة ت) وذلك مقابل اصدار 25000 سهم بقيمة اسمية 10دينار للسهم وقيمة سوقية 16دينار في هذه الحالة تثبت الشركة (ق) بدفاتها استثمارها في ت كالاتي (لاتثبت ت اي قيد)
(500000دينار حقوق ملكية ت × 80% = 400000دينار)

400000 ح/د الاستثمار في ت (16×25000)

250000 ح/د راس مال الاسهم (10×25000دينار)

150000 ح/د راس المال الاضافي(علاوة اصدار)(6×25000دينار)

ويلاحظ في هذا الشأن انه على الرغم من ان الشركة القابضة قد اشترت 80% من اسهم رأس مال الشركة التابعة، الا ان ملكيتها لهذه النسبة من الاسهم تعني ان الشركة القابضة لها 80% من كامل حقوق ملكية الشركة التابعة .

وتكون قائمة المركز المالي للشركتين عقب هذا القيد (بعد الاقتناء) كما يلي:

ميزانية الشركة التابعة (ت)

ميزانية الشركة القابضة (ق)

200000	900000	نقدية
300000	700000	مخزون
	40000	استثمارات في التابعة (ت)
1000000	4000000	موجودات ثابتة
<u>(300000)</u>	<u>(1600000)</u>	(- مجمع الاندثار)
1200000	4400000	
=====	=====	
300000	600000	التزامات متداولة
400000	300000	قرض سندات
		راس مال الاسهم العادية
200000	1650000	قيمة اسمية 5،10 دينار
100000	950000	راس مال اضافي (علاوة اصدار)
<u>200000</u>	<u>900000</u>	ارباح محتجزة
1200000	4400000	
=====	=====	

ويلاحظ في هذه الحالة ان 20 % من حقوق مساهمي (او صافي موجودات) الشركة التابعة (ت) $(20\% \times 500000 = 100000 \text{ دينار})$ غير مملوكة للشركة القابضة (ق) بل مملوكة لمساهمين اخرين في الشركة التابعة . ولذلك يجب ان يراعي في قيد الاستبعاد (أ) ايضا ضرورة اعادة تصنيف حقوق الملكية بالشركة التابعة لاطهار تلك الحقوق لاقلية المساهمين كبنء جديد في الميزانية المجمعة . ويستخدم لذلك حساب جديد باسم "حقوق الاقلية في الشركة التابعة **Minority Interest in Subsidiary** " يظهر برصيد دائن (باعتباره حق ملكية) في قيد الاستبعاد . وبناء عليه يكون قيد الاستبعاد (أ) في ورقة العمل التالية كالآتي:
قيد الاستبعاد :

200000 ح/ راس مال الاسهم (ت) - كاملا 100%

100000 ح/ راس المال الاضافي (ت) - كاملا 100%

200000 ح/ ارباح محتجزة (ت) - كاملا 100%

400000 ح/ الاستثمار في (ت)

100000 (ح/ حقوق الاقلية في الشركة (ت $20\% \times 500000$)

وبادخال هذا القيد مع بيانات الميزانيتين الاخيرتين بعد الاقتناء الى ورقة العمل التالية يتم التوصل لقائمة المركز المالي (الميزانية)

المجمعة في العمود الاخير للورقة كالتالي:

ورقة العمل لاعداد الميزانية المجمعة للشركة القابضة مع الشركة التابعة في 2020/1/1 (تاريخ الاقتناء)
(ملكية 80% - شراء بالقيمة الدفترية باصدار اسهم جديدة) (حالة رقم 2)

بنود الميزانية	شركة ق	شركة ت	قيود مدين	الاستبعاد دائن	قيم الميزانية المجمعة
نقدية	900000	200000			1100000
مخزون					1000000
استثمار في ت	700000	300000		400000	صفر
موجودات ثابتة	400000	1000000			5000000
(- م. اندثار)	(1600000)	(300000)			(1900000)
	4400000	1200000			5200000
التزامات متداولة	600000	300000			900000
قرض سندات	300000	400000			700000
راس مال الاسهم	1650000	200000	200000		1650000
راس مال اضافي	950000	100000	100000		950000
ارباح محتجزة	900000	200000	200000		900000
حقوق الاقلية 20%				100000	100000
	4400000	1200000	500000	500000	5200000

ويلاحظ على قيد الاستبعاد السابق انه حقق غرضين (وظيفتين) في ورقة العمل:

1- استبعد كل حقوق مساهمي ت من الميزانية المجمعة مقابل اقفال رصيد ح / الاستثمار في ت (بواقع 80% من حقوق مساهمي ت) المفتوح في دفاتر الشركة (ق).

2- اعاد تصنيف حقوق مساهمي ت ليظهر في ميزانية الوحدة المجمعة ان 20% منها غير مملوكة للشركة (ق) بل تخص مساهمين خارجيين اخرين في الشركة التابعة . وكما يظهر في نهاية ورقة العمل السابقة فقد اضيف بند جديد لحقوق اقلية المساهمين يظهر رصيده في الميزانية المجمعة فقط.

الحالة الثالثة:

طريقة الشراء ملكية 100% من اسهم التابعة - زيادة تكلفة الشراء على القيمة الدفترية لصافي موجودات التابعة،

قد تتحمل الشركة القابضة تكاليف (شراء) كلية للاستثمار اعلى من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة، ويرجع ذلك لواحد او اكثر من الاسباب التالية:

1- تحمل الشركة التابعة تكاليف اصدار الاسهم الجديدة ونفقات استشارات مالية وقانونية وسمسة وغيرها تتعلق بالاستثمار.

2- اختلاف القيمة الجارية(العادلة) لصافي موجودات الشركة التابعة عن قيمتها الدفترية.

3- عدم اظهار بعض الموجودات غير الملموسة في ميزانية الشركة التابعة.

وفي مثل هذه الحالات تستوجب معايير المحاسبة الدولية طبقا لطريقة الشراء تحميل ح/ الاستثمار في الشركة التابعة بنفقات الاندماج واظهار صافي قيم موجودات الشركة التابعة بقيمتها الجارية(العادلة) (تعالج فروق قيم صافي الموجودات الدفترية عن الجارية او العادلة ضمن قيد الاستبعاد) مع مراعاة معالجة باقي فروق ثمن الشراء التي لم تستوعبها تلك القيم الجارية كشهرة تظهر في القوائم المجمع باسم شهرة من التجميع او من السيطرة.

ولايضاح اجراءات هذه الحالة بالتطبيق على بيانات المثال السابق نفترض ما يلي:

1- قامت الشركة القابضة باصدار 40000 سهم جديد بقيمة اسمية 10 دينار للسهم وقيمة سوقية 15 دينار للسهم وذلك مقابل شراء كل اسهم الشركة ت المتداولة.

2- سددت الشركة القابضة مبلغا اضافيا قدره 100000 دينار نقدا لمساهمي الشركة ت مقابل شراء كافة اسهمهم.

3- تحملت الشركة القابضة ق نفقات نقدية مباشرة للاستثمار قدرها 30000دينار وهي:

10000 دينار نفقات دراسات جدوى

20000 دينار نفقات استشارات قانونية ومالية.

وبناء عليه تكون التكلفة الكلية (ثمن الشراء) للاستثمار في ت كما يلي:

قيمة الاسهم الجديدة المصدرة 40000سهم×15دينار = 600000 دينار

(+) مبلغ نقدي اضافي لمساهمي ت 10000 دينار

(+) نفقات اخرى مباشرة للاستثمار 30000 دينار

—

التكلفة الكلية للاستثمار 730000 دينار

* (اعلى بمبلغ 230000 دينار من القيمة الدفترية

لصافي موجودات ت البالغة 500000 دينار)

وتثبت الشركة القابضة ق بدفاترها تكلفة استثمارها في ت لالاتي:

730000 ح/ الاستثمار في ت

130000 ح/ النقدية (30000 + 100000)

400000 ح/ راس مال الاسهم (10 د × 40000 سهم)

200000 ح/ راس المال الاضافي (5 د × 40000 سهم)

وتصبح ميزانية الشركتين عقب هذا القيد (بعد الاقتناء) ما يلي:

ميزانية الشركة التابعة (ت)	ميزانية الشركة القابضة (ق)	
200000	770000	نقدية
300000	700000	مخزون
	730000	استثمارات في التابعة (ت)
1000000	4000000	موجودات ثابتة
(300000)	(1600000)	(- مجمع الاندثار)
1200000	4600000	
=====	=====	
300000	600000	التزامات متداولة
400000	300000	قرض سندات
		راس مال الاسهم العادية
200000	1800000	قيمة اسمية 5,10 دينار
100000	1000000	راس مال اضافي (علاوة اصدار)
<u>200000</u>	<u>900000</u>	ارباح محتجزة
1200000	4600000	
=====	=====	

ملاحظة: تغير قيم النقدية اعلاه من 900000 الى 770000 لاننا دفعنا مبلغ 130000 دينار نفقات اضافية ومباشرة نقدا. وفيما يلي القيم الجارية (العادلة) والفروق بينهما في تاريخ الشراء لبنود المركز المالي للشركة التابعة ت (باقي البنود لا تختلف قيمها

الفرق	القيمة الجارية	قيمة دفترية	
20000 (مدين)	320000	300000	مخزون
100000 (مدين)	1100000	1000000	موجودات ثابتة
50000 (مدين)	350000	400000	قرض سندات

الفرق المغطى ضمن قيد الاستبعاد 170000 دينار

حيث ان اجمالي الفرق بين ثمن الشراء (7300000 دينار) والقيمة الدفترية لاصافي موجودات ت (500000 دينار) يبلغ 230000 دينار استوعب منه 170000 دينار كفرق بين القيم الجارية والقيم الدفترية لعناصر ميزانية الشركة ت ، لذلك يعالج الفرق الغير المستوعب (230000 - 170000 = 60000 دينار كشهرة محل من التجميع في قائمة المركز المالي المجمعة لذلك يمكن اعادة عرض البيان الحسابي الاخير بصورة منظمة كقائمة كما ياتي:

قائمة تسوية فرق زيادة تكلفة الاستثمار في الشركة التابعة عن القيمة الدفترية لاصافي موجوداتها

600000 دينار	قيمة الاسهم الجديدة المصدرة 40000 × سهم 15 دينار
100000	(+) مبلغ نقدي اضافي لمساهمي شركة ت
30000	(+) نفقات اخرى مباشرة للاستثمار

730000	التكلفة الكلية (ثمن الشراء) للاستثمار في ت
	ينزل: القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة ت (تعادل حقوق ملكيتها):-
	رأس مال الاسهم 200000
	رأس مال اضافي 100000
	ارباح محتجزة 200000
(500000)	

230000 (مدين)	زيادة ثمن الشراء عن القيمة الدفترية لصافي موجودات ت
	توزيع الزيادة لاستيعاب فروق القيم الجارية (العادلة):
	زيادة قيمة المخزون 20000
	زيادة قيمة موجودات ثابتة 100000
	نقص القيمة الحالية للسندات 50000
(170000) (مدين)	

60000 (مدين)	الفرق غير المستوعب ويعالج كشهرة محل (مدين)
=====	من التجميع او السيطرة بالميزانية المجمعة
	قيود الاستبعاد:
	من مذكورين
	200000 /د/ راس المال
	100000 /د/ راس المال الاضافي
	200000 /د/ الارباح المحتجزة
	20000 /د/ المخزون
	100000 /د/ الموجودات الثابتة
	50000 /د/ خصم السندات
	60000 /د/ شهرة المحل
	730000 الى /د/ الاستثمارات

ورقة العمل ملكية 100% شراء باعلى من القيمة الدفترية (تاريخ الاقتناء) الحالة رقم (3)

بنود الميزانية	شركة ق	شركة ت	قيود	الاستبعاد	قيم الميزانية المجمعة (الموحدة)
			مدین	دائن	
نقدية	770000	200000			970000
مخزون	700000	300000	20000		1020000
استثمار في ت	730000				صفر
موجودات ثابتة	4000000	1000000	100000	730000	5100000
(- م. اندثار)	(1600000)	(300000)			(1900000)
خصم على السندات			50000		50000
شهرة محل			60000		60000
	<u>4600000</u>	<u>1200000</u>			<u>5300000</u>
التزامات متداولة	600000	300000			900000
قرض سندات	300000	400000			700000
راس مال الاسهم	1800000	200000	200000		1800000
راس مال اضافي	1000000	100000	100000		1000000
ارباح محتجزة	900000	200000	200000		900000
	4600000	1200000	730000	730000	5300000

ويراعى في عرض بنود الميزانية المجمعة (العمود الاخير لورقة العمل السابقة) استنزال الرصيد المدین للخصم علي قرض السندات من الرصيد الدائن المجمع لقرض السندات.

قائمة المركز المالي المجمعة في تاريخ الشراء ملكية 100% تكلفة

الشراء اكبر من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة

النقدية	970000	900000	التزامات متداولة
مخزون	1020000	700000	قرض سندات
		(50000)	خصم على القرض
		<u>650000</u>	
موجودات ثابتة	5100000		حقوق الملكية:
مخصص اندثار	(1900000)	1800000	راس مال الاسهم
	<u>3200000</u>	1000000	راس المال الاضافي
شهرة المحل	60000	900000	ارباح محتجزة
	<u>5250000</u>	<u>5250000</u>	

الحالة رقم (4)

طريقة الشراء . ملكية 100 % من اسهم التابعة - نقص تكلفة الشراء عن القيمة الدفترية لصافي موجودات التابعة في حالة زيادة القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة عن تكلفة (ثمن) الشراء الذي تحمته الشركة القابضة - يعالج الفرق في قائمة المركز المالي المجمعة طبقا لطريقة مما يلي: طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها يعكس هذا الفرق وجود شهره سالبة وفي نهاية السنة المالية يتم اطفاء جزء من حساب الايراد المؤجل ان وجد نتيجة للشهرة السالبة وحسب النسبة السنوية اي عدد سنوات الاطفاء ووفقا لمعيار (IFRS3) باعتبارها اصل من الاصول غير الملموسة في تاريخ الاندماج. والشهرة السالبة يتم الاعتراف بها كمكسب في قائمة الدخل على ان لا تظهر في قائمة المركز المالي كشهرة.

*** من ح/ ايراد مؤجل

*** الى ح/ ايراد اطفاء ايراد مؤجل

وحساب ايراد اطفاء الايراد المؤجل يقلل في حساب الارباح والخسائر كإيراد:

*** من ح/ ايراد اطفاء ايراد مؤجل

*** الى ح/ الارباح والخسائر

مثال - إثبات مكسب الشراء التفاوضي

* بتاريخ 2018/1/1 استحوذت الشركة (أ) على 100% من أسهم الشركة (ب) بمقابل نقدي 25 مليون دينار.

* تم قياس القيمة العادلة لأصول الشركة (ب) القابلة للتحديد والتزاماتها المحتملة على النحو التالي:

بيان	بالمليون دينار
معدات	20
مخزون	10
ذمم مدينة	7
براءات اختراع	8
مجموع أصول مملوكة بالقيمة العادلة	45
- دائنون بالقيمة العادلة	16
- التزام محتمل	2
= صافي الأصول المملوكة بالقيمة العادلة	27

- يؤدي حساب الشهرة إلى ظهور شهرة سالبة ب 2 مليون دينار = 27 مليون دينار (صافي الأصول القابلة للتحديد بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ) - 25 مليون دينار (تكلفة عمليات اندماج الأعمال).

- أعادت الشركة (أ) تقييم القيمة العادلة لكل من الأصول القابلة للتحديد، والالتزامات، والالتزامات المحتملة، وتوصلت إلى أن القيمة العادلة للمعدات تبلغ 19.8 مليون دينار وليس 20 مليون دينار.

- يؤدي الحساب إلى ظهور الشهرة السالبة ب 1.8 مليون دينار، تعترف بهم الشركة على الفور كإيراد في قائمة الدخل الموحدة.

مثال:

في 1/1/2010 اشترت شركة (احمد) جميع أسهم شركة (حسين) بمبلغ 500,000 دينار دفعت نقداً، كما دفعت 12,000 دينار نقداً عمولة شراء ومبلغ 24,000 دينار أتعاب المحامين، وقد نتج عن ذلك تصفية شركة حسين بالكامل، وفي ذلك التاريخ كانت ميزانية شركة حسين كما يلي:

البيان	قيم دفترية	قيم عادلة	الفروق
نقدية	30000	30000	
زبائن	135000	135000	
بضاعة	180000	200000	20000
آلات بالصافي	120000	186000	66000
سيارات بالصافي	75000	115000	30000
إجمالي الأصول	540000	666000	
دائنون	90000	90000	
رأس المال	400000		
أرباح محتجزة)	50000		
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	540,000		

المطلوب:

1 - إجراء القيود المحاسبية بدفاتر شركة احمد في تاريخ الشراء.

2-احتساب قيمة الشهرة السالبة

$$536000=24000 + 12000 + 500000$$

536,000 من ح/ الاستثمار في شركة حسين.

536,000 إلى ح/ النقدية

إثبات سداد تكلفة شراء شركة حسين

من مذكورين

30000 ح / نقدية

135000 ح/ زبائن

200000 ح/ بضاعة

186000 ح / آلات بالصافي

115000 ح سيارات بالصافي

إلى مذكورين

90000 ح/ الدائنين

400000 ح / أرباح غير عادية (شهرة سالبة)

536000 ح/ الاستثمار في شركة حسين

إثبات انتقال الأصول والالتزامات بالقيم العادلة وإقفال حساب الاستثمار واثبات الأرباح غير عادية

666000 - 90000 (دائنون) = 576000 صافي موجودات الشركة التابعة

536000 - 576000 = (40000) الشهرة السالبة

المعالجة المحاسبية للشهرة السالبة نهاية السنة المالية للتملك: وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) تعالج الشهرة السالبة الناتجة عن التملك في نهاية السنة المالية للشراء باعتبارها ربحاً يظهر في قائمة الدخل.

وبناء على ذلك تجري شركة احمد القيد الآتي لإقفال الشهرة السالبة:

تاريخ 31/12/ 2010

40000 من حـ / أرباح غير عادية (شهرة سالبة)

40000 إلى حـ / الأرباح والخسائر

إقفال الربح غير العادي في قائمة الدخل

أن الشهرة السالبة تثبت في تاريخ الشراء باعتبارها إيراد غير عادي

وفي نهاية السنة المالية للشراء يتم إقفالها في قائمة الدخل، في حين تثبت الشهرة الموجبة في تاريخ الشراء باعتبارها أصلاً معنوياً، وتتطلب المعايير الدولية اختبارها نهاية كل سنة مالية .

الشركات متعددة الجنسيات

تحظى الشركات متعددة الجنسية بقدر كبير من الاهتمام في الأوساط الاقتصادية حيث يثور الجدل بين الاقتصاديين فيما يتعلق بدورها في اقتصاديات الدول المضيفة - ويعد ظهور هذه الشركات وانتشارها في مختلف مجالات الحياة أحدث مرحلة في تطور الرأسمالية خاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أنها ظاهرة لما يمكن أن يطلق عليه عملية تدويل (أي جعلها دولية) الإنتاج ورأس المال في إطار التطور الديناميكي للرأسمالية. إن دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي دور هام ومؤثر .. وأن كان هذا الدور أكثر أهمية وأشد تأثيراً بالنسبة للدول النامية .

التعريف :-

هناك اختلافاً حول تعريف الشركات متعددة الجنسية وكل من بحث في هذه الظاهرة الاقتصادية يعرفها من وجهة نظره ويشار الى أن تعبير الشركة متعددة الجنسيات كان أول من صاغه ديفيد ليلتال في بحث قدمه إلى معهد كارينجي للتكنولوجيا عام 1960 ونشر بعنوان الشركة المساهمة متعددة الجنسيات واستخدم الاسم بعد ذلك وأن كان حتى الآن هناك من يطلق على هذا النوع من الشركات مسميات أخرى وكل من بحث في هذا النمط من الشركات له تعريفه الخاص . فالفكر الاقتصادي حتى يومنا هذا لم يتفق على تعريف موحد وإن كان البعض يرى أن أقرب التعاريف إلى الواقع ذلك الذي وضعتة لجنة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والذي يعرف الشركة متعددة الجنسية بأنها (تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى دول عدة وتحقق نسبة من إنتاجها الكبير والمتنوع سواء السلعي أو الخدمي خارج دول الموطن .. وتتميز باحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية)

نشأة الشركات متعددة الجنسية:-

لقد ظهرت الشركات متعددة الجنسيات بشكلها الحالي على يد الشركات الأمريكية الكبرى التي دأبت منذ نهاية الحرب العالمية ، وبشكل خاص منذ الخمسينات على زيادة استثماراتها المباشرة خارج الولايات المتحدة وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية في كندا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في إطار استراتيجية إنتاجية عالمية موحدة ، وسرعان ما حذت الشركات الأوروبية حذوها بعد أن استردت أوروبا عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية وأعدت بناء قوتها وبدأت تنتقل من الإقليمية إلى العالمية بإنشاء وحدات إنتاجية خارج حدودها ، بل أن بعض هذه الشركات قام بإنشاء شركات صناعية تابعة لها في الولايات المتحدة. يرجع تاريخ العديد من الشركات متعددة الجنسيات بوضعها الحالي إلى القرن 19 منذ بدأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا إقامة وحدات إنتاجية خارج حدودها الأصلية ففي عام 1865 أنشأت شركة باير الألمانية للصناعات الكيماوية مصنعاً لها في نيويورك إلى أن شركة سنجر الأمريكية كانت أول شركة تستحق وصف (المتعددة الجنسية) بالمعنى الدقيق حيث أنشأت في عام 1867 مصنعاً لها في جلاسكو لإنتاج ماكينات الخياطة وتبعته بعدة مصانع أخرى في النمسا وكندا وسرعان ما حذت الكثير من الشركات الأمريكية حذوها .

الأهداف الاستراتيجية للشركات متعددة الجنسية :-

تعتمد استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات على جملة أمور وقرارات استراتيجية تتبناها هذه الشركات وتلتزم بها لفترة طويلة وتمثل أغلبها في دعم وجودها في بعض الأسواق وتقديم خدمات جديدة، والعمل على توسيع نطاق السوق وحصصها منه، والدخول في أسواق خارجية واقتناء شركات جديدة، وإعادة تمركز النشاطات واعتماد تنظيم جديد، والانتشار على نطاق واسع... فضلاً عن الرغبة الجامحة في تحقيق الأرباح التي تكاد تكون الهدف الرئيسي لها وهي الأهداف المالية التي تختلف تبعاً للبلدان المضيفة وأحياناً داخل البلد نفسه وتتمثل في /

- 1- زيادة التدفقات النقدية .

2- رفع معدل العائد على حقوق الملكية .

3- زيادة معدل العائد على الأموال المستثمرة .

4- تعظيم قيمة الشركة (الأصول)

دور الشركات متعددة الجنسية على النظام الاقتصادي العالمي :

- 1- عالمية النشاط فهذه الشركات عمقت مفهوم العالمية الاقتصادية من خلال أطر منظمة يتم العمل بها على مستوى العالم (عولمة الاقتصاد) أي خلقت كيان اقتصادي موحد إلى حد كبير من حيث حجم معاملاتها ووسائل الاتصال الخاصة به .. ومن خلال هذه الشركات تغير المفهوم التقليدي لعناصر العملية الإنتاجية من وضع يتسم بالمحدودية في إطار جغرافي ضيق إلى الانتشار (العالمية)
- 2- التأثير على النظام النقدي الدولي / تملك الشركات متعددة الجنسية القدرة على التأثير على السياسة النقدية في العالم ويعود ذلك إلى ضخامة ما تمتلكه من الأصول الشاملة والاحتياطيات الدولية .
- 3- التأثير على التجارة الدولية / هذه الشركات تستحوذ على نسبة كبيرة من حجم التجارة العالمية من خلال فروعها المنتشرة وبما يمتلكه من تنوع في المنتجات خاصة المدخلات الأولية والمواد الخام وأيضاً المنتجات تامة الصنع .
- 4- التأثير على توجهات الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في العالم وذلك باستخدام قدراتها المالية واحتياطياتها الكبيرة من الأموال
- 5- نقل التكنولوجيا حيث تلعب الشركات متعددة الجنسية دوراً هاماً في أحداث الثورة التكنولوجية من خلال ما تمتلكه من إمكانيات وموارد بشرية من إمكانيات وموارد بشرية ومالية ضخمة تمكنها من الاتفاق على بحوث التطوير والاختراع (تبلغ نسبة الاتفاق) على البحث والتطوير في ألمانيا حالي 2.8 % من الناتج المحلي الإجمالي لها.

السمات الأساسية للشركات متعددة الجنسية :-

- 1- ضخامة الحجم : وهي السمة الرئيسية في تكوين هذه النوعية ولا يقصد بهذا مقدار رأس المال فهو لا يمثل سوى جزء بسيط من إجمالي التمويل متاح لأن هذه الشركات تتمتع بالقدرة التكنولوجية إنما يقصد بضخامة الحجم هنا حجم المبيعات السنوية (رقم الأعمال) وحجم المنظومة التسويقية والمنظومة الإدارية وكفاءة العنصر البشري .
- 2- تنوع الأنشطة : وهو ما يتسم به هذه الشركات وتقوم سياساتها على إنتاج أكثر من منتج وخير مثال على ذلك شركة ميتسوبيشي العالمية فهي تملك شركة لإنتاج السيارات والأدوات الكهربائية والصناعات الثقيلة بخلاف الأنشطة المصرفية وهذا التنوع يساعد على التقليل من احتمالات الخسارة إلى أقصى حد وهذه الشركات تخطت النمط التقليدي الذي كان يركز على إنتاج سلعة رئيسة معينة إلى الكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى .
- 3- الانتشار الجغرافي : من الميزات التي تتسم بها الشركات متعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وامتلاكها فروع وشركات تابعة في أنحاء العالم لقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل ولا سيما في مجال المعلومات والاتصالات. والانتشار الجغرافي من الخصائص التي تنفرد بها الشركات متعددة الجنسية.
- 4- التفوق التقني : فهذه الشركات تتميز بامتلاك تكنولوجيا متطورة ساعدها على ذلك إنفاقها مبالغ طائلة على التطوير والبحوث وقد أدى امتلاك هذه الشركات لرؤوس أموال تراكمية إلى الاتفاق على عمليات التطوير المستمر لدرجة أن الشركات تعتبر هذا الاتفاق نوع من الاستثمار.
- 5- مركزية الإدارة : فالسلطة تتحدد من خلال الشركة الأم بواسطة شبكة اتصال متطورة تمكن من الوقوف على حركة المبيعات والإنتاج في الدول المضيفة بدقة بالغة كما أن مركزية الإدارة تمكن من المحافظة على الأسرار العلمية والفنية .

ولا تخلو هذه الشركات من السلبيات تماماً ومن هذه (السلبيات) التي يمكن إبراز أهمها على النحو التالي:

- أ -** عدم ارتباط انشطتها بالصناعات الوطنية في البلدان المضيفة عادة خاصة دول العالم النامي بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات مما يؤدي إلى ازدياد الفروق الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع وبين اغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم تحت التأثير المزدوج لجمود التنمية وارتفاع الأسعار نتيجة الارتباط الوثيق بالأسواق
- ب -** خلق ما يسمى بظاهرة الاقتصاد المزدوج فهناك قطاع متقدم آخر تقليدي متخلف وهناك أصحاب الدخل العالية وهناك أصحاب الدخل المتدنية.
- ج -** تتميز الدول التي تستقطب استثمارات الشركات بمستوى شديد الارتفاع من عدم المساواة ومن عدم التكافؤ الشديد في مستويات النمو الأقاليم والمناطق وهذه كلها امور تدفع نحو التحلل القومي.
- د -** استعانة الشركات بموظفين أجنبين للإدارة العليا تتضمن ولأنهم ولسريرة العمل والمعلومات .

المنظمات الاقتصادية الدولية

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) (International Bank for Reconstruction and Development):

تم انشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1944 ولكن بدأ اعماله في عام 1946 ويهدف البنك الى تشجيع رؤوس الاموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنظمة اليه وتحتاج الى مساعدته في انشاء مشروعات ضخمة طويلة الاجل تساعد على تنمية اقتصاد الدولة وتتمثل اشكال المساعدة التي يقدمها البنك في اقراض الدول من امواله الخاصة او من خلال اصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي كما تتمثل في تقديم ضمانات للقروض من دول اخرى.

صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund :

تم انشاء صندوق النقد الدولي في عام 1944 ولكن بدأ اعماله في 1947 ويهدف الصندوق الى :

- تحقيق التعاون الدولي في مجال النقود (السياسية النقدية الدولية)

- استقرار اسعار صرف العملات

- التخلص من القيود المفروضة على الصرف الاجنبي

أوجه الاختلاف بين الصندوق والبنك الدولي

أوجه الاختلاف	الصندوق IMF	البنك الدولي IBRD
1-طبيعية كل منهما	الصندوق مؤسسة تعاونية مهمتها الحفاظ على سلامة نظام المدفوعات والتحصيل بين الدول.	البنك مؤسسة اقراض تضطلع بنواح التنمية
2- دور الوساطة	الصندوق ليس في جوهره مؤسسة للإقراض فهو ليس مصرفا ولا يقوم بدور الوساطة	بنك استثماري يقوم بدور الوساطة فهو يقرض ويقترض
3-الهدف	الإشراف على السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف للدول الاعضاء	تمويل التنمية الاقتصادية
4-الحجم والهيكل	مؤسسة صغيرة الحجم مقارنة بالبنك	البنك اكثر تعقيدا من الصندوق
5-مصادر التمويل	لديه اموال ضخمة من اكتتابات الحصص وسوم العضوية	يحصل البنك على معظم امواله من خلال اصدار السندات فضلا عن المنح التي تتبرع بها الدول
6- الدول المتلقية للتمويل	كل الدول الاعضاء غنيها وفقيرها لها الحق في الحصول على التسهيلات من الصندوق	يقدم البنك الدولي قروضه الى حكومات الدول النامية بأسعار فائدة اكبر قليلا من الاسعار التي يحصل عليها
7- مجال الاهتمام	تجاوز الصندوق مرحلة الاهتمام بتصحيح ميزان المدفوعات الى الاهتمام بالإصلاح الهيكلي لاقتصاديات الدول	تحول البنك من دعم المشروعات الى مجال الإصلاح الاقتصادي

منظمة التجارة العالمية (WTO)

تعتبر منظمة التجارة العالمية من الناحية التنظيمية والقانونية مؤسسة دولية مستقلة ماليا وإداريا مثلها مثل البنك الدولي والصندوق النقد الدولي لكنها في الوقت نفسه غير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة وهي تلعب دور المحرك في عولمة الاقتصاد العالمي الهادفة الى تحويل الاقتصاد من نموذج التخطيط الموجه داخليا الى نموذج التخطيط التكاملي العالمي المبني على المصلحة المتبادلة بين الدول.

المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية (IOSCO)

تعمل المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية مع لجنة المعايير المحاسبية الدولية لتطوير مهنة المحاسبة ومبادئ الافصاح فهي تسعى الى تطوير مبادئ تناسب اسواق الاوراق المالية وتهدف الى حماية المستثمرين والتأكد من عدالة السوق فضلا عن الى تقليل المخاطرة وهنا ليس القصد هو تقليل الاخفاق المالي ولكن تقليل تأثير الاخفاق على الاسواق المالية.

لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB)

مقر اللجنة هو العاصمة البريطانية لندن التي تصدر عنها المعايير المحاسبية الدولية التي تنظم الاعمال والاحداث الاقتصادية المختلفة.

الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين في عام 1977 مقره في نيويورك وذلك بموجب اتفاقية تمت بين 63 منظمة محاسبية مهنية من 49 دولة من دول العالم ويهدف الاتحاد الى تطوير ودعم مهنة تدقيق الحسابات ورفع درجة توحيد ممارسة المهنة من خلال اصدار معايير التدقيق الدولية.

وينبثق عن الاتحاد سبع لجان ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق :

1- اللجنة الدولية لمهنة التدقيق

2- لجنة القطاع العام (الحكومي)

3- لجنة السلوك

4- لجنة العضوية

5- لجنة تقنية المعلومات

6- لجنة المحاسبة المالية والادارية

7- لجنة التعليم المحاسبي

المعايير المحاسبية الدولية

Presentation of Financial Statements	عرض القوائم المالية	1
Inventories	المخزون	2
Cash Flow Statements	قائمة التدفقات النقدية	7
Accounting Policies, Changes in accounting estimates and errors	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية	8

	والأخطاء	
Sheet Date Events After the Balance	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	10
Construction Contracts	عقود الإنشاء	11
Income Taxes	ضرائب الدخل	12
Segment Reporting	التقارير المالية للقطاعات	14
Property, Plant and Equipment	الممتلكات والمصانع والمعدات	16
Leases	عقود الإيجار	17
Revenue	الإيراد	18
Employee Benefits	منافع الموظفين (التقاعد)	19
Grants and Disclosure of Accounting for Government Government Assistance	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	20
Foreign Exchange Rates The Effects of Changes in	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	21
Borrowing Costs	تكاليف الاقتراض	23
Related Party Disclosures	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	24
Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	26
Financial Statements Consolidated and Separate	القوائم المالية الموحدة	27
Investments in Associates	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة	28
Hyperinflationary Economies Financial Reporting in	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	29
Statements of Banks and Disclosures in the Financial Financial Institutions Similar	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية المشابهة	30
Interests In Joint Ventures	الحصص في المشاريع المشتركة	31
Financial Instruments: Disclosure and Presentation	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض	32

Earnings Per Share	حصة السهم من الأرباح	33
Interim Financial Reporting	التقارير المالية المرحلية	34
Impairment of Assets	انخفاض قيمة الموجودات	36
and Contingent Provisions, Contingent Liabilities Assets	المخصصات , الالتزامات والموجودات الطارئة	37
Intangible Assets	الموجودات غير الملموسة	38
Financial Instruments: Recognition and Measurement	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	39
Investment Property	الاستثمارات العقارية	40
Agriculture	الزراعة	41

ما هو الاستثمار

لا بد من معرفة ما هو الاستثمار لمعرفة الفرق بين الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل **فالاستثمار** هو تخصيص الأموال توقعًا لتحقيق بعض الاستفادة في المستقبل. وفي المالية يطلق على الاستفادة من الاستثمار بالعائد وقد يتألف العائد من ربح أو خسارة ويتحقق من بيع الممتلكات أو الاستثمار وقد يكون دخل من الاستثمار كالربح الموزع على المساهمين أو دخل من الإيجار وقد يكون العائد مزيجًا من الأرباح الرأسمالية والدخل معًا وقد يتضمن العائد أيضًا الأرباح أو الخسائر من العملة بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

الفرق بين الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في إدارة عملياتها كما أن الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لها فترات زمنية تسير عليها ليتم تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل إلى قصيرة أو طويلة وقد يتم إعادة تصنيف الاستثمار قصير الأجل ليصبح استثمار طويل الأجل. الاستثمارات قصيرة الأجل وتسمى أيضًا الاستثمارات المؤقتة أو الأوراق المالية القابلة للتسويق وهي عبارة عن دين أو حقوق ملكية والتي يُتوقع بيعها أو تحويلها إلى نقد وتكون الفترة من 3 أشهر إلى 12 شهرًا، وبعبارة أخرى هي **الأسهم والسندات** التي تحتفظ فيها الإدارة لكسب عائد سريع وخطط البيع في الفترة المحاسبية الحالية وللإستثمارات قصيرة الأجل مُتطلبان أساسيان.

أولاً: الاستثمارات قصيرة الأجل أو المؤقتة يجب أن تكون **قابلة للتحويل** إلى نقد بسرعة وسهولة هذا يعني أن الاستثمارات المُبهمة وغير المعروفة في الشركات الخاصة لا يمكن تصنيفها ضمن الاستثمارات قصيرة الأجل، وإذا كان لا يمكن بيع الاستثمارات قصيرة الأجل بسرعة وسهولة، فلا تعتبر أوراق مالية قابلة للتسويق.

ثانيًا: يجب أن تعتمد الإدارة إلى **تحويل أو بيع الاستثمارات خلال 3 أشهر إلى 12 شهرًا** والتي تعتمد على رؤية الإدارة فمثلًا قد تقوم الإدارة بشراء أسهم بإحدى الشركات كاستثمار قصير الأجل وتتوي بيعها خلال الأشهر القليلة القادمة لكن انخفاض قيمة الأسهم دفع الإدارة إلى الاحتفاظ بها لفترة أطول في هذه الحالة كانت الأسهم المشتراه في البداية استثمارًا قصير الأجل لكن عدول الإدارة عن رأيها بسبب انخفاض قيمة الأسهم وقرار الاحتفاظ بها لفترة أطول من الفترة المحاسبية الحالية فقد تم إعادة تصنيف الأسهم إلى استثمار طويل الأجل. الاستثمارات طويلة الأجل تعتبر الاستثمارات طويلة الأجل أصول غير متداولة لا تستخدم في الأنشطة التشغيلية لتوليد الإيرادات أي أن الاستثمارات طويلة الأجل أصول مُحتفظ بها لأكثر من سنة واحدة أو فترة محاسبية، وتستخدم لخلق دخل آخر خارج العمليات العادية للشركة، وعادةً ما تعد الأسهم

والسندات مستحقة القبض استثمارات طويلة الأجل إذا خطت الإدارة للاحتفاظ بها لأكثر من سنة واحدة ولا يتم استخدام أي من هذه الأصول عادةً في الأنشطة التشغيلية، فلا تقوم الشركة مثلاً بشراء السندات كجزء من عملياتها ما لم تكن شركة استثمارات ويعد شراء السندات استثماراً للشركات المصنعة ويمكن للشركة الاستثمار في الأصول التي يمكن استخدامها في العمليات لكن يتم الاحتفاظ بها كاستثمار فمثلاً تعد الأرض من الاستثمارات والأصول طويلة الأجل والتي تُستخدم عادةً في عمليات الشركات فمثلاً قد تقوم إحدى الشركات المصنعة والتي تتطلع إلى التوسع في مساحة المصنع إلى شراء قطعة أرض بمساحة عشرة دونمات وتقوم باستخدام خمسة دونمات من الدونمات العشرة التي قامت بشرائها لغايات التوسعة في هذه الحالة تحتفظ الشركة بالخمس دونمات المتبقية بهدف بيعها لشركة أخرى وتعد استثماراً طويل الأجل ولا تُستخدم في عمليات الشركة بينما المساحة التي قامت بالتوسع فيها فتعد أصلاً طويل الأجل. تحليل الاستثمارات تتضمن تحليل الاستثمارات استخدام النسب وتحليل الاتجاهات بالإضافة لآراء الباحثين لاتخاذ قرارات تخصيص الأموال بمختلف وسائل الاستثمار فهناك عدة عوامل مهمة لتحليل الاستثمارات منها مراجعة العوامل الاقتصادية والتنظيمية وفحص الميزانية العمومية للشركة بالإضافة لفحص بيانات دخل الشركة والتدفقات النقدية ومراجعة الإفصاحات وبعد تقييم العوامل يجب تحديد مستوى مخاطر الاستثمارات كحدوث منافسة جديدة في السوق أو تبدل التكنولوجيا أو تغير القوانين الحكومية أو حتى التغير في معدل الضرائب كما أن تحليل الاستثمارات تعتمد على الأولويات الاستثمارية بالنسبة للمستثمر.

محاسبة الاستثمارات طويلة الأجل:

وفقاً لنظرة علم المحاسبة فإن حساب الاستثمارات طويلة الأجل يقع ضمن حساب الأصول الجارية، ويتم إدراجه ضمن حسابات الأصول الجارية في الميزانية العمومية، ومن الأمور التي يجب مراعاتها في محاسبة الاستثمارات طويلة الأجل أن هذه الاستثمارات تحتوي على قدر من المخاطرة، ففي بعض الحالات تطول المدة اللازمة لبيع هذه الأصول الجارية طويلة الأجل، وفي بعض الحالات قد لا تُباع أبداً فيحول ذلك دون استفادة الجهة الاستثمارية من قيمة بيعها في السنوات اللاحقة للعملية الاستثمارية، ولهذا السبب فإن الأرباح الناتجة عن الاستثمارات طويلة الأجل عادة ما تكون ذات قيمة أكبر لتتناسب مع حجم المخاطرة على مدى فترات زمنية أطول.

وفي محاسبة الاستثمارات طويلة الأجل يتم تسجيل هذا النوع من الاستثمارات بقيمة التكلفة التاريخية للاستثمار عند الشراء مهما كان نوعه، وفي نهاية السنة المالية يتم تعديل هذه القيمة وفقاً للقيمة العادلة في تلك الفترة، وفي نفس الوقت قد لا يطرأ أي تعديل على قيمة الاستثمارات طويلة الأجل نظراً لعدم وجود أي تقلبات في السوق، أما بالنسبة للأرباح أو الخسائر المترتبة على الدخول في الاستثمارات طويلة الأجل فيتم الاحتفاظ بها ضمن بند الدخل الآخر الشامل إلى حين بيع هذه الاستثمارات في المستقبل وتحصيل قيمتها عند إتمام عملية البيع.

التوازن الاستثماري:

يقصد بمفهوم التوازن الاستثماري إيجاد حالة من الاتزان في أساليب الاستثمار طويلة الأجل وقصيرة الأجل بحيث تحقق هذه الطرق الاستثمارية أكبر فائدة ممكنة، ويتم ذلك من خلال تحديد أهداف واضحة من العملية الاستثمارية ليتم اختيار نوعية الاستثمار المناسب لكل حالة، فالاستثمارات طويلة الأجل تعتبر من أهم الوسائل التي تحمي المستثمر من حدوث انهيار في السوق المالي على المدى القصير، لكن هذا الأمر يتطلب المزيد من الصبر لتحقيق عوائد طويلة الأجل، أما الاستثمارات قصيرة الأجل فتهدف إلى تحقيق عوائد في مدة أقصاها ثلاث سنوات من خلال التداول اليومي في سوق الأوراق المالية، ويجب على من يستهدف الاستثمار قصير الأجل أن يكون لديه العلم الكافي بأصول التداول المالي كي لا يرتب على ذلك خسائر مادية فادحة.

او هو كل مايتعلق بالادخار كسواء اصول متداولة او اصول مالية و الاحتفاظ بها لفترة زمنية بهدف بيعها عند الحاجة او زيادة الطلب عليها و ارتفاع اسعارها .

الاستثمارات : يعني ان يستثمر الشخص او الوحدة الاقتصادية مبالغ مالية في التالي

- 1-إستثمارات في مكائن
 - 2-إستثمارات في عقارات
 - 3-إستثمارات في اراضي
 - 4-إستثمارات في أسهم وسندات
 - 5-أستثمارات في شركات زميلة او تابعة
- ما يخصنا هنا هو إستثمارات في أسهم وسندات الأسهم والسندات تقسم حسب التالي :
- أ-إسهم مقيدة في سوق الأوراق المالية
 - ب-أسهم غير مقيدة في سوق الأوراق المالية
 - ج-محافظة إستثمارية صناديق إستثمارية .

ثانيا : مكونات الاستثمارات :

- 1-استثمارات مادية مثل (اراضي -مباني-تجهيزات-.....الخ)
- 2-استثمارات معنوية مثل (براءة الاختراع -اسماء التجارية -بحث و تطوير)
- 3-استثمارات مالية مثل (اسهم -سندات -قروض-كفالاتالخ)

اولا : مفاهيم الاستثمار :

الاستثمار هو اي مبلغ يقوم الشخص او الوحدة الاقتصادية بتشغيله في أصول قد تعود عليه بالمنفعة المالية والربح مقابل تشغيله أو شرائه هذه الأصول .

أ-الاستثمار في اوراق الملكية : عن طريق شراء اسهم في راس مال شركات اخرى اي المشاركة في ملكية هذه الشركات و الحصول على توزيعات ارباح او مكاسب عند بيعها . اي ان المستثمر يعد كشريك في هذا النوع في راس مال الشركة المستثمر فيها.

ب-الاستثمار في اوراق الدين : اي عن طريق شراء سندات قروض تصدرها الشركات او الحكومة لتمويل انشطتها و تحصيل مقابلها على فوائد من الاصول التي اقترضتها للشركة المستثمر فيها . و الملاحظات هي:

1- قد ترغب الشركات في استغلال الاموال الفائضة التي لديها في استثمارها بشراء الاسهم او السندات او اشياء اخرى وتحقيق الربح منها في الاجل القصير.

2-تقوم معظم الشركات بإستثمار أموالها الزائدة عن الحاجة في شراء الأسهم والسندات، وذلك لغرض تحقيق أرباح سواء من خلال الحصول على توزيعات الأرباح أو من خلال إعادة بيع هذه الإستثمارات، وتصنف الإستثمارات قصيرة الأجل ضمن بند الأصول المتداولة بقائمة المركز المالي، وذلك إذا توفرت الشروط التالية:

أ-ضرورة وجود أسواق مالية منتظمة يمكن من خلالها بيع هذه الإستثمارات وتحويلها إلى نقدية.

ب-نية إدارة المشروع تتجه نحو تحويل الإستثمارات إلى نقدية خلال سنة أو الدورة التجارية أيهما أطول.

قد تكون الإستثمارات في الأوراق المالية (أسهم وسندات) قصيرة الأجل بمعنى شرائها بغرض الإستثمار المؤقت للفائض النقدي والذي لن يستمر لفترة تزيد عن سنة مالية أو دورة التشغيل أيهما أطول. وتسمى في هذه الحالة "الإستثمارات قصيرة الأجل" أو "الإستثمارات المالية بغرض المتاجرة" والتي تعتبر ضمن الأصول المتداولة بالمنشأة. كما قد يتم شراء الإستثمارات لغرض الإحتفاظ بها لمدة طويلة تحقيقاً لأهداف أخرى غير الإستثمار المؤقت للفائض النقدي - مثل السيطرة وتسمى في هذه الحالة "الإستثمارات طويلة الأجل" والتي تعتبر ضمن الأصول طويلة الأجل .

غير أنه وفقاً للمعيار الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية وكذلك المعيار الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تم تصنيف الإستثمارات في الأوراق المالية الى المجموعات التالية:

1- الأوراق المالية المقنتاه بغرض الإتجار 2- الأوراق المالية المقنتاه لتاريخ الإستحقاق 3- الأوراق المالية المتاحة للبيع.

وسوف نناقش تفصيلاً في هذا الجزء فقط المجموعة الأولى وهي: "الأوراق المالية المقنتاه بغرض الإتجار".

الإستثمارات في الاوراق المالية على شكلين :

المعالجات المحاسبية الخاصة بالإستثمارات

Accounting for stocks

النوع الاول : الاسهم

اولا : (عند نسبة تملك اقل من 20% من الاسهم المصدرة للشركة المستثمر فيها)

1-الشراء : هناك اهداف عدة لشراء الاسهم بهدف الاستثمار و تختلف الاهداف باختلاف نسبة التأثير الوارد تقسيمها في المعيار المحاسبي الدولي 28 فأذا كانت نسبة التأثير قليلة تقدر قيمة الإستثمارات بطريقة القيمة العادلة و كالاتي

:

قيد يومية عند الشراء (طريقة القيمة العادلة):

من ح/إستثمارات (اسهم)

الى ح/النقدية

عن شراء اسهم نقدا

2-نسبة التأثير : اما اذا كانت نسبة التأثير مهمة و ان كانت نسبة التملك اقل من 20% فيكون قيد الشراء بطريقة الملكية يعني الكلفة (كلفة شراء الاسهم و ليس قيمتها العادلة) و كالاتي :

قيد يومية (طريقة الملكية) :

من ح/إستثمارات (اسهم في الشركات)

الى ح/النقدية

عن شراء اسهم نقدا

3-**اعلان الارباح** : يسجل القيد الاتي عند الاعلان الارباح دون القيام بتوزيعها عن حيازة الاستثمارات في كلا طريقتي التقييم العادل و الملكية :

قيد يومية (اعلان الارباح) :

من ح/الاستثمارات (اسهم في الشركات)

الى ح/مكاسب /خسائر غير متحققة

عن تحقق مكاسب (او خسائر عن الاستثمارات)

4-**استلام الارباح** : يسجل القيد الاتي عند استلام مقسوم ارباح عن حيازة الاستثمارات في كلا الطريقتي (القيمة العادلة و

الملكية) :

مستند قيد يومية (قيد تحصيل الارباح) :

من ح/ النقدية

الى ح/مقسوم الارباح

عن استلام مقسوم ارباح الاستثمارات

5-**اعلان عن خسائر** : اذا اعلنت الشركة المتستثمرة عن خسائر فيجري الاتي :

أ-اذا كانت الشركة المستثمرة تتبع طريقة القيمة العادلة اي ان ليس لامتلاكها للاسهم تاثير هام اي ليس لها حق التصويت فلا يسجل اي قيد لاثبات هذه الخسارة .

ب-اذا كانت الشركة المستثمرة تتبع طريقة القيمة العادلة اي ان لامتلاكها للاسهم تأثير هام اي ان لها حق التصويت يسجل القيد الاتي :

قيد يومية (عند تاريخ الاعلان عن خسائر):

من ح /خسائر غير متحققة

الى ح/الاستثمارات (الاسهم)

عن الاعلان عن الخسائر الاستثمارات.

6-**تقييم الاستثمارات** : بهدف اعداد القوائم المالية يجري تقييم هذه الاستثمارات لغرض الافصاح عنها هنا تظهر ثلاث افتراضات في هذه الحالة و هي كالآتي :

أ-ان مجموع القيم العادلة للاسهم يساوي مجموع كلف الاسهم المشتراة :

و على ضوء هذا الاحتمال فان الشركة لا تسجل اي قيد لكون كلفة الاسهم مساوية لقيمتها العادلة.

ب-ان مجموع القيم العادلة للاسهم اقل من مجموع كلف الاسهم المشتراة :

و على ضوء هذا الافتراض (القيمة العادلة اقل من الكلفة) و هنا يسجل القيد الاتي للتسوية :

قيد تسوية (في 12/31/.....):

من ح/ مكاسب /خسائر غير متحققة

الى ح/تسوية القيمة العادلة للاستثمارات (الاسهم)

عن تسوية الاستثمارات بالقيمة العادلة .

ج-ان مجموع القيم العادلة للاسهم اكبر من مجموع كلف الاسهم المشتراة :

اما على ضوء هذا الافتراض (القيمة العادلة اكبر من الكلفة) يسجل القيد الاتي (للتسوية) :

قيد تسوية (في 31/12/.....)

من ح /تسوية القيمة العادلة للاستثمارات (الاسهم)

الى ح/مكاسب او خسائر غير متحققة

عن تسوية الاستثمارات

7-عند البيع : عند بيع مجموعة من الاسهم او محفظة كاملة فتحصل احتمالات ثلاث هي :

أ-سعر البيع مساوي للقيمة الدفترية للسهم : و في هذه الحالة يسجل القيد الاتي لاثبات عملية البيع و تحصيل النقدية :

قيد البيع بسعر مساوي (في تاريخ البيع) :

من ح/ النقدية

الى ح/ الاستثمارات (اسهم)

عن بيع الاستثمارات بسعر مساوي لقيمتها الدفترية

ب-سعر البيع اكبر من القيمة الدفترية للسهم : في هذه الحالة تكون الشركة المستثمرة قد حققت ارباحا نتيجة لاقتنائها

الاسهم و بذلك يكون قيد البيع كالاتي:

قيد البيع بربح (في تاريخ البيع) :

من ح/ النقدية

الى ح/ الاستثمارات (اسهم)

ح/مكاسب بيع الاستثمارات (اسهم)

عن بيع الاستثمارات بسعر اعلى القيمة الدفترية و تحقيق مكاسب

ج-سعر البيع اقل من القيمة الدفترية للسهم : و هنا تتكبد الشركة المستثمرة خسارة نتيجة حيازتها للاسهم و يثبت القيد

الاتي :

قيد البيع بخسارة (في تاريخ البيع) :

من ح/ النقدية

ح/خسائر بيع الاستثمارات (اسهم)

الى ح/ الاستثمارات (اسهم)

عن بيع الاستثمارات بسعر اقل القيمة الدفترية و تكبد خسائر

السؤال الاول:

- 1- اشترت شركة احمد التجارية 80 سهم من اسهم شركة حيدر المساهمة بسعر 10 دينار للسهم و دفعت عمولة الشراء البالغة 40 دينار .
- 2- وزعت شركة حيدر ارباح اسهم بمقدار 3 دينار لكل سهم من الاسهم المباعة .
- 3- قامت شركة احمد ببيع الاسهم التي تم شراؤها من شركة حيدر بمبلغ 1200 دينار و دفعت مبلغ 50 دينار عمولة بيع . المطلوب /تسجيل القيود اليومية اللازمة ؟

الحل /

1- يتم تسجيل شراء الاسهم بكلفة الشراء (الافتناء) بالشكل الاتي (سعر الشراء +مصاريف الشراء)

عدد الاسهم × سعرها = قيمة الاسهم

$$80 \times 10 = 800 \text{ دينار مبلغ الشراء}$$

كلفة شراء الاسهم = قيمة شراء الاسهم +مصاريف الشراء

$$= 800 + 40 = 840 \text{ دينار}$$

840 من ح/استثمارات (اسهم)

840 الى ح/النقدية

عن شراء اسهم نقدا

2- عدد الاسهم × الربح المحقق لكل سهم = قيمة الارباح المتحققة

$$= 80 \times 3 = 240 \text{ دينار ايراد الاسهم}$$

240 من ح/النقدية

240 الى ح/ايراد الاستثمارات .

عن استلام ارباح اسهم

3- المبيعات - العمولة = صافي المبيعات

$$1200 - 50 = 1150 \text{ دينار صافي مبلغ البيع}$$

$$1150 - 840 = 310 \text{ دينار ارباح بيع الاسهم .}$$

1150 من ح/النقدية

الى مذكورين

840 ح/استثمارات (اسهم)

310 ح/ارباح بيع الاسهم

عن بيع الاسهم نقدا

السؤال الثاني :

سؤال /اشترت شركة الجبال اسهم في شركات س و ص و ع و كانت قيمة هذه الاستثمارات كالآتي :

ت	الشركة	كلفة الاسهم /دينار
1	س	100000
2	ص	200000
3	ع	300000
الاجمالي		600000

المطلوب

1-تسجيل قيود شراء الاستثمارات في الاسهم .

2-تسجيل القيود اللازمة لاثبات الارباح او الخسائر و قد استلمت الشركة مقسوم ارباح اسهمها في الشركات الثلاث البالغة 20000 دينار

3-تقييم الاستثمارات بالاسهم نهاية السنة المالية في ضوء الافتراضات الثلاثة الآتية :

الافتراض الاول : مجموع القيم العادلة =مجموع كلف الاسهم المشتراة :

ت	الشركة	كلفة الاسهم /دينار	القيمة العادلة	الفرق
1	س	100000	100000	0
2	ص	200000	200000	0
3	ع	300000	300000	0
الاجمالي		600000	600000	0

الافتراض الثاني : مجموع القيم العادلة اقل من مجموع كلف الاسهم المشتراة :

ت	الشركة	كلفة الاسهم /دينار	القيمة العادلة	الفرق
1	س	100000	100000	0
2	ص	200000	250000	50000
3	ع	300000	230000	(70000)
الاجمالي		600000	580000	(20000)

الافتراض الثالث : مجموع القيم العادلة اكبر من مجموع كلف الاسهم المشتراة :

ت	الشركة	كلفة الاسهم /دينار	القيمة العادلة	الفرق
1	س	100000	100000	0
2	ص	200000	250000	50000
3	ع	300000	300000	0
الاجمالي		600000	650000	50000

الحل /

1- عند الشراء :

600000 من ح/استثمارات (الاسهم)

الى ح/النقدية

عن شراء اسهم شركات س وص وع لاغراض اعادة البيع .

2- عند استلام المكاسب (عند التحصل او عند القبض) :

20000 من ح/النقدية

20000 الى ح/مقسوم الارباح

عن استلام مقسوم الارباح س وص وع

3- تقييم الاستثمارات :

أ- الافتراض الاول : مجموع القيم العادلة =مجموع كلف الاسهم المشتراة :

لا نسجل اي قيد لان كلفة الاسهم مساوية لقيمتها العادلة ، فلا يوجد فرق يعتد به او ذا تاثير على المعلومات التي تعرضها القوائم المالية و بما لا يؤثر في الخاص نوص النوعية للمعلومات .

الفرق	القيمة العادلة	كلفة الاسهم /دينار	الشركة	ت
0	600000	600000		الاجمالي

ب- الافتراض الثاني : مجموع القيم العادلة اقل من مجموع كلف الاسهم المشتراة :

الفرق	القيمة العادلة	كلفة الاسهم /دينار	الشركة	ت
20000	580000	600000		الاجمالي

(القيمة العادلة اقل من الكلفة)هنا يسجل قيد تسوية بذلك :

20000 من ح/مكاسب او خسائر غير متحققة

20000 الى ح/تسوية القيمة العادلة للاستثمارات (الاسهم)

عن تسوية الاستثمارات .

الافتراض الثالث : مجموع القيم العادلة اكبر من مجموع كلف الاسهم المشتراة :

الفرق	القيمة العادلة	كلفة الاسهم /دينار	الشركة	ت
50000	650000	600000		الاجمالي

(القيمة العادلة اكبر من الكلفة) و هنا يسجل قيد تسوية كالآتي :

50000 من ح/تسوية القيمة العادلة للاستثمارات (الاسهم)

50000 الى ح/مكاسب /خسائر غير متحققة

عن تسوية الاستثمارات

ثانيا : عند نسبة تملك بين 20%-50% من الاسهم المصدرة للشركة المستثمر فيها :

عندما تكون نسبة تملك الشركة المستثمرة (المشترية) للاسهم المشتراة بين 20%-50% من اسهم الشركة المستثمرة فيها

(البائعة) ففي هذه الحالة تختار لشركة احد الطريقتين :

الاول : اذا كانت التملك ذا تأثير هام : اذا كانت الشركة تمتلك ما نسبته من 20%-50% من اسهم الشركة المستثمر فيها

و لها تأثير هام (حق التصويت) عند ذلك تطبق طريقة الملكية (التملك) في تقييم الاسهم .

الثاني : اذا كان التملك ذا تأثير غير هام : اذا كانت الشركة تمتلك ما نسبته من 20%-50% من اسهم الشركة المستثمر فيها و ليس لديها تأثير هام (حق التصويت) عند ذلك تطبق طريقة القيمة العادلة في تقييم الاسهم .
و عليه تكون المعالجات المحاسبية لهذين الحالتين من الاستثمارات في الاسهم بالشكل الاتي :
أ- عند الشراء : تسجل عملية الشراء سواء اقيمت هذه الاستثمارات بطريقة الملكية (لها تأثير هام) ام القيمة العادلة (ليس لها تأثير هام) بأحدى هذه القيم ويكون قيد الشراء بالشكل الاتي :

من ح/الاستثمارات (الاسهم)

الى ح/ النقدية

عن شراء بنسبة 20 % من الاسهم

ب- عند اعلان الارباح : عند تحقيق الشركة المستثمر فيها ارباحا دون القيام بتوزيعها تسجل الشركة المستثمر فيها هذه المكاسب في سجلاتها اذا كانت تطبق طريقة الملكية .

من ح/استثمارات (الاسهم)

الى ح/مكاسب الاستثمارات

عن اثبات مكاسب حيازة الاستثمارات

اما اذا كانت تطبق القيمة العادلة فلا تسجل الشركة اي قيد و تحتسب المكاسب على اساس نسبة اسهمها المشتراة في الشركة المصدر لها .

ج- عند حصول خسائر : اما عندما تتكبد الشركة المستثمر فيها خسائر فإن ذلك يعني تحمل الشركة المستثمرة جزء من هذه الخسارة اذا كانت تتبع طريقة الملكية اذ تسجل هذه الخسائر بسجلات الشركة المستثمرة و كالاتي :

من ح/خسائر استثمارات (الاسهم)

الى ح/استثمارات اسهم

عن الاعلان عن خسائر في الشركة المستثمر فيها

د- عندما تقوم الشركة المصدرة للاسهم بتوزيع ارباح نقدية و هنا يكون هنالك احتمالين :

الاحتمال الاول : اذا كان للشركة تأثير هام اي تستخدم طريقة الملكية في تقييم الاسهم فيسجل القيد الاتي :

من ح/ النقدية

الى ح/استثمارات (الاسهم)

عن استلام مقسوم الارباح

الاحتمال الثاني : اما اذا لم يكن لاستثماره تأثير هام اي تستخدم طريقة القيمة العادلة في تقييم الاسهم فيسجل القيد الاتي :

من ح / النقدية

الى ح/مقسوم الارباح

عن استلام مقسوم الارباح

هـ -تقييم الاستثمارات : في نهاية السنة و لاغراض تقييم الاستثمارات لظهارها في القوائم المالية تظهر حالتين :

الحالة الاولى : عندما يكون للشركة المستثمرة حق التصويت المؤثر في الشركة المستثمر فيها فلا تسجل قيود تسوية حتى لو كانت القيمة العادلة للاسهم اكبر من القيمة الدفترية بل تظهر الاستثمارات بقيمتها الدفترية (كلفتها) .
الحالة الثانية : عندما لا تمتلك الشركة المستثمرة حق التصويت و لا تؤثر في الشركة المستثمر فيها فتسجل قيود تسوية بقيمة الزيادة بين القيمة العادلة عن القيمة الدفترية و كالآتي :

من ح/تسوية القيمة العادلة للاستثمارات (الاسهم)
الى ح/مكاسب /خسائر حيازة غير متحققة
عن تسوية الاستثمارات في الاسهم .

و-عندما لاتمتلك الشركة المستثمرة حق التصويت و لا تؤثر في الشركة المستثمر فيها فتسجل قيود تسوية بقيمة النقص بين القيمة العادلة عن القيمة الدفترية بالقيود الآتي :

من ح/مكاسب /خسائر حيازة غير متحققة
الى ح/تسوية القيمة العادلة للاستثمارات (الاسهم)
عن تسوية الاستثمارات في الاسهم

سؤال /اشترت شركة بيخال 20% من اسهم شركة كركوك بسعر 250000 دينار و في نهاية السنة كانت القيمة العادلة للاسهم 280000 دينار .

المطلوب و على ضوء افتراضين :

الاول : تأثير غير هام

الثاني : تأثير هام

1-تسجيل قيد شراء استثمارات في شركة بيخال

2-تسجيل القيود اللازمة لاثبات الارباح/الخسائر تحت كل من الاحتمالين :

أ-حققت شركة كركوك خلال المدة ارباحا مقدارها 100000 دينار .

ب-وزعت نصف الارباح المعلنة .

ج-تكدت شركة كركوك خلال المدة خسارة مقدارها 40000 دينار

3-تقييم الاستثمارات بالاسهم نهاية السنة المالية بأحتمالين :

أ-القيمة العادلة 280000

ب-القيمة العادلة 230000

الحل /

اولا -الشركة تأثيرها غير هام في قرارات الهيئة العامة (ليس لها حق التصويت)

أ-عند الشراء :

250000 من ح/استثمارات /اسهم

250000 الى ح/النقدية

عن شراء 20% من اسهم شركة بيخال .

ب- اعلان الارباح 100000 من قبل الشركة المصدرة فلا يسجل قيد .

ج- عند توزيع الشركة المستثمر فيها (شركة كركوك) ارباحها فان الشركة المستمرة (شركة بيخال) تثبت هذه الارباح البالغة (10000)

$$10000 = 20\% \times 100000 = 20000 \quad \text{دينار} \quad 10000 = 50\% \times 20000 = 20000$$

10000 من ح/ النقدية

10000 الى ح/ مقسوم الارباح

عن توزيع ارباح لشركة بيخال

د- عندما تتكبد الشركة (شركة بيخال) خسارة مقدارها 40000 دينار فان ذلك يعني تحمل شركة كركوك جزء من هذه الخسارة مقدارها $(20\% \times 40000) = 8000$ دينار .

و لا تسجل هذه الخسارة بسجلات الشركة المستمرة (شركة كركوك) .

هـ - تقييم الاستثمارات في نهاية السنة : في نهاية السنة المالية و لغرض اعداد القوائم المالية يجري تقويم الاستثمارات التي تمتلكها الشركة بهدف الوصول الى قيمة عادلة تعكس ما تمتلكه الشركة المستمرة من اصول متمثلة بالاستثمارات ، و هناك طرق عدة لتقييم هذه الاستثمارات منها :

1- عند تقييم الاستثمارات نهاية السنة المالية بقيمة 280000 يكون هناك فرق بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة للاستثمارات مقدارها 30000 دينار
 $280000 - 250000 = 30000$ دينار .

من ح/ تسوية القيمة للاستثمارات (الاسهم)

الى ح/ مكاسب /خسائر غير متحققة

عن تسوية القيمة العادلة للاستثمارات

2- و عند تقييم الاستثمارات السنة المالية بقيمة 230000 دينار و هي اقل من القيمة الدفترية بمقدار :
 $230000 - 250000 = -20000$ دينار

20000 من ح/ مكاسب /خسائر غير محققة

20000 الى ح/ تسوية القيمة للاستثمارات (اسهم)

عن تسوية القيمة العادلة للاستثمارات .

ثانيا - عندما تمتلك الشركة المستثمرة حق التصويت و تؤثر في الشركة المستثمر فيها بشكل هام (لها حق التصويت) و تتبع طريقة الملكية في تقييم استثماراتها فانها تسجل القيود الاتية :

أ- عند الشراء : عند شراء الاسهم يسجل قيد الشراء بالكلفة و كالاتي :

250000 من ح/ استثمارات (اسهم)

250000 الى ح/ النقدية

شراء 20% من اسهم شركة بيخال

ب- عند اعلان ارباح من قبل الشركة المصدرة للاسهم شركة (كركوك) تثبت هذه الارباح البالغة 20000 دينار (20×100000%)

20000 من ح/استثمارات (الاسهم)

20000 الى ح/مكاسب الاستثمارات

عن اعلان ارباح من قبل الشركة المصدرة للاسهم

ج- عند توزيع الشركة المستثمر فيها شركة كركوك نصف ارباحها المعلنة فان الشركة المستثمرة (شركة بيخال) تثبت هذه الارباح البالغة 10000 (2÷1×20000)

10000 من ح/النقدية

10000 الى ح/استثمارات /الاسهم

عن توزيع ارباح لشركة بيخال

د- عندما تتكبد شركة كركوك خساره مقدارها 40000 دينار ، فإن ذلك يعني تحمل شركة بيخال التي تملك حق التصويت المؤثر جزء من هذه الخسارة مقدارة 8000 دينار (20×40000%)

8000 من ح/خسائر استثمارات /اسهم

8000 الى ح/استثمارات /اسهم

عن تحقيق خسائر لشركة كركوك

هـ - تقييم الاستثمارات نهاية السنة في الاحتمالين أ و ب فلا يسجل اي قيد محاسبي لانها تعد جزء من ملكية الشركة (شركة بيخال) .

ثالثا : عند نسبة تملك في الشركة المستثمر فيها اكثر من 50 %

عندما تمتلك الشركة المستثمرة اكثر من 50 % من اسهم الشركة المستثمر فيها تصبح الشركة الاولى الشركة الام و تسمى شركة قابضة و الشركة الثانية المستثمر فيها شركة تابعة و عند ذلك توحد القوائم المالية للشركتين و تصبحان وحدة اقتصادية واحدة و قد خصص المعيار الدولي 27 القوائم المالية الموحدة و المنفصلة و معيار الابلاغ المالي رقم 3 اندماج الاعمال لحالة التملك هذه اذ تستخدم طريقة الملكية (التملك) للمحاسبة عن هذا النوع من الاستثمارات (التي لا مجال لذكرها هنا و انما مجالها في كتب المحاسبة المالية المتقدمة فضلا عن انها تعد استثمارات طويلة الاجل) و يجري الافصاح المحاسبي عن الاسهم في قائمة المركز المالي بعرضها كجزء من الاصول المتداولة و كما في الاتي :

شركة (س)

قائمة الميزانية العمومية

كما في 12/31/.....

	موجودات متداولة
*****	استثمارات (الاسهم)

سؤال الاول /البيانات الاتية :

1-اشترت شركة احمد التجارية 80 سهم من اسهم شركة حيدر المساهمة بسعر 10 دينار للسهم و دفعت عمولة الشراء البالغة 40 دينار .

2-وزعت شركة حيدر ارباح اسهم بمقدار 3 دينار لكل سهم من الاسهم المباعة .

3-قامت شركة احمد ببيع الاسهم التي تم شراؤها من شركة حيدر بمبلغ 1200 دينار و دفعت مبلغ 50 دينار عمولة بيع .
المطلوب /تسجيل القيود اليومية اللازمة ؟

الحل /

1- يتم تسجيل شراء الاسهم بكلفة الشراء (الاقتناء) بالشكل الاتي (سعر الشراء +مصاريف الشراء)

عدد الاسهم \times سعرها =قيمة الاسهم

$80 \times 10 = 800$ دينار مبلغ الشراء

كلفة شراء الاسهم =قيمة شراء الاسهم +مصاريف الشراء

$= 800 + 40 = 840$ دينار

840 من ح/استثمارات (اسهم)

840 الى ح/النقدية

عن شراء اسهم نقدا

2-عدد الاسهم \times الربح المحقق لكل سهم =قيمة الارباح المتحققة

$= 80 \times 3 = 240$ دينار ايراد الاسهم

240 من ح/النقدية

240 الى ح/ايراد الاستثمارات .

عن استلام ارباح اسهم

3-المبيعات -العمولة =صافي المبيعات

$1200 - 50 = 1150$ دينار صافي مبلغ البيع

$1150 - 840 = 310$ دينار ارباح بيع الاسهم .

1150 من ح/النقدية

الى مذكورين

840 ح/استثمارات (اسهم)

310 ح/ارباح بيع الاسهم

عن بيع الاسهم نقدا

اشترت شركة الجبال اسهم في شركات س و ص و ع و كانت قيمة هذه الاستثمارات كالآتي :

ت	الشركة	كلفة الاسهم /دينار
1	س	100000
2	ص	200000
3	ع	300000
الاجمالي		600000

المطلوب /1-تسجيل قيود شراء الاستثمارات في الاسهم .

2-تسجيل القيود اللازمة لاثبات الارباح او الخسائر و قد استلمت الشركة مقسوم ارباح اسهمها في الشركات الثلاث البالغة 20000 دينار

3-تقييم الاستثمارات بالاسهم نهاية السنة المالية في ضوء الافتراضات الثلاثة الآتية :

الافتراض الاول : مجموع القيم العادلة =مجموع كلف الاسهم المشتراة :

ت	الشركة	كلفة الاسهم /دينار	القيمة العادلة	الفرق
1	س	100000	100000	0
2	ص	200000	200000	0
3	ع	300000	300000	0
الاجمالي		600000	600000	0

الافتراض الثاني : مجموع القيم العادلة اقل من مجموع كلف الاسهم المشتراة :

ت	الشركة	كلفة الاسهم /دينار	القيمة العادلة	الفرق
1	س	100000	100000	0
2	ص	200000	250000	50000
3	ع	300000	230000	(70000)
الاجمالي		600000	580000	(20000)

الافتراض الثالث : مجموع القيم العادلة اكبر من مجموع كلف الاسهم المشتراة :

ت	الشركة	كلفة الاسهم /دينار	القيمة العادلة	الفرق
1	س	100000	100000	0
2	ص	200000	250000	50000
3	ع	300000	300000	0
الاجمالي		600000	650000	50000

الحل /

1-عند الشراء :

600000 من ح/استثمارات (الاسهم)

الى ح/النقدية

عن شراء اسهم شركات س و ص و ع لاغراض اعادة البيع .

2- عند استلام المكاسب (عند التحصل او عند القبض) :

20000 من ح/النقدية

20000 الى ح/مقسوم الارباح

عن استلام مقسوم الارباح س وص وع

3- تقييم الاستثمارات :

أ- الافتراض الاول : مجموع القيم العادلة = مجموع كلف الاسهم المشتراة :

لا نسجل اي قيد لان كلفة الاسهم مساوية لقيمتها العادلة ، فلا يوجد فرق يعتد به او ذا تاثير على المعلومات التي تعرضها القوائم المالية و بما لا يؤثر في الخاص نص النوعية للمعلومات .

ت	الشركة	كلفة الاسهم /دينار	القيمة العادلة	الفرق
الاجمالي		600000	600000	

ب- الافتراض الثاني : مجموع القيم العادلة اقل من مجموع كلف الاسهم المشتراة :

ت	الشركة	كلفة الاسهم /دينار	القيمة العادلة	الفرق
الاجمالي		600000	580000	

(القيمة العادلة اقل من الكلفة)هنا يسجل قيد تسوية بذلك :

20000 من ح/مكاسب او خسائر غير متحققة

20000 الى ح/تسوية القيمة العادلة للاستثمارات (الاسهم)

عن تسوية الاستثمارات .

الافتراض الثالث : مجموع القيم العادلة اكبر من مجموع كلف الاسهم المشتراة :

ت	الشركة	كلفة الاسهم /دينار	القيمة العادلة	الفرق
الاجمالي		600000	650000	

(القيمة العادلة اكبر من الكلفة) و هنا يسجل قيد تسوية كالاتي :

50000 من ح/تسوية القيمة العادلة للاستثمارات (الاسهم)

50000 الى ح/مكاسب /خسائر غير متحققة

عن تسوية الاستثمارات

سؤال الثالث /

اشترت شركة بيخال 20% من اسهم شركة كركوك بسعر 250000 دينار و في نهاية السنة كانت القيمة العادلة للاسهم 280000 دينار .

المطلوب و على ضوء افتراضين :

الاول : تأثير غير هام

الثاني : تأثير هام

1- تسجيل قيد شراء استثمارات في شركة بيخال

2- تسجيل القيود اللازمة لاثبات الارباح/الخسائر تحت كل من الاحتمالين :

أ- حققت شركة كركوك خلال المدة ارباحا مقدارها 100000 دينار .

ب- وزعت نصف الارباح المعلنة .

ج- تكبدت شركة كركوك خلال المدة خسارة مقدارها 40000 دينار

3- تقييم الاستثمارات بالاسهم نهاية السنة المالية بأحتمالين :

أ- القيمة العادلة 280000

ب- القيمة العادلة 230000

الحل /

اولا - الشركة تأثيرها غير هام في قرارات الهيئة العامة (ليس لها حق التصويت)

أ- عند الشراء :

250000 من ح/استثمارات /اسهم

250000 الى ح/النقدية

عن شراء 20% من اسهم شركة بيخال .

ب- اعلان الارباح 100000 من قبل الشركة المصدرة فلا يسجل قيد .

ج- عند توزيع الشركة المستثمر فيها (شركة كركوك) ارباحها فان الشركة المستمرة (شركة بيخال) تثبت هذه الارباح البالغة

(10000)

100000×20%×50%=10000 دينار ----- 100000×20%=20000 20000×50%=10000

10000 من ح/ النقدية

10000 الى ح/مقسوم الارباح

عن توزيع ارباح لشركة بيخال

د- عندما تتكبد الشركة (شركة بيخال) خسارة مقدارها 40000 دينار فان ذلك يعني تحمل شركة كركوك جزء من هذه

الخسارة مقدارها (20%×40000) = 8000 دينار .

و لا تسجل هذه الخسارة بسجلات الشركة المستثمرة (شركة كركوك) .

هـ -تقييم الاستثمارات في نهاية السنة : في نهاية السنة المالية و لغرض اعداد القوائم المالية يجري تقييم الاستثمارات التي

تمتلكها الشركة بهدف الوصول الى قيمة عادلة تعكس ما تمتلكه الشركة المستثمرة من اصول متمثلة بالاستثمارات ، و

هناك طرق عدة لتقييم هذه الاستثمارات منها :

1- عند تقييم الاستثمارات نهاية السنة المالية بقيمة 280000 يكون هناك فرق بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة

للاستثمارات مقدارها 30000 دينار

280000-250000=30000 دينار .

30000 من ح/تسوية القيمة للاستثمارات (الاسهم)

30000 الى ح/مكاسب /خسائر غير متحققة

عن تسوية القيمة العادلة للاستثمارات

2-و عند تقييم الاستثمارات السنة المالية بقيمة 230000 دينار و هي اقل من القيمة الدفترية بمقدار :
230000-250000=20000 دينار

20000 من ح/مكاسب /خسائر غير محققة

20000 الى ح/تسوية القيمة للاستثمارات (اسهم)

عن تسوية القيمة العادلة للاستثمارات .

ثانيا -عندما تمتلك الشركة المستثمرة حق التصويت و تؤثر في الشركة المستثمر فيها بشكل هام (لها حق التصويت) و تتبع طريقة الملكية في تقييم استثماراتها فأنها تسجل القيود الآتية :

أ-عند الشراء : عند شراء الاسهم يسجل قيد الشراء بالكلفة و كالاتي :

250000 من ح/استثمارات (اسهم)

250000 الى ح/النقدية

شراء 20% من اسهم شركة بيخال

ب-عند اعلان ارباح من قبل الشركة المصدرة للاسهم شركة (كركوك) تثبت هذه الارباح البالغة 20000 دينار (20%×100000)

20000 من ح/استثمارات (الاسهم)

20000 الى ح/مكاسب الاستثمارات

عن اعلان ارباح من قبل الشركة المصدرة للاسهم

ج-عند توزيع الشركة المستثمر فيها شركة كركوك نصف ارباحها المعلنة فان الشركة المستثمرة (شركة بيخال) تثبت هذه الارباح البالغة 10000(20000×1÷2)

10000 من ح/النقدية

10000 الى ح/استثمارات /الاسهم

عن توزيع ارباح لشركة بيخال

د-عندما تتكبد شركة كركوك خساره مقدارها 40000 دينار ، فأن ذلك يعني تحمل شركة بيخال التي تملك حق التصويت المؤثر جزء من هذه الخسارة مقدارة 8000 دينار(20%×40000)

8000 من ح/خسائر استثمارات /اسهم

8000 الى ح/استثمارات /اسهم

عن تحقيق خسائر لشركة كركوك

هـ - تقييم الاستثمارات نهاية السنة في الاحتمالين أ و ب فلا يسجل اي قيد محاسبي لانها تعد جزء من ملكية الشركة (شركة بيخال) .

تكلفة الشراء = ثمن الشراء + عمولة سماسرة أوراق مالية +
أية مصروفات أخرى متعلقة للشراء

سؤال الرابع/ قامت شركة اربيل بشراء 3000 سهم من أسهم شركة أسمنت السليمانية بواقع 20 دولار للسهم بالإضافة الى عمولة سماسرة 0,5 دولار لكل سهم وتمت عملية الشراء بشيك. المطلوب: اعداد القيد المحاسبي لعملية الشراء.
الحل: ثمن الشراء = $20 \times 3000 = 60000$ دولار. ، عمولة السمسرة = $0,5 \times 3000 = 1500$ دولار
اذن تكلفة الشراء = ثمن الشراء + عمولة السماسرة = $60000 + 1500 = 61500$ دولار ويكون القيد المحاسبي كما يلي :

61500 من ح/استثمارات (الاسهم)
61500 الى ح/النقدية
عن شراء الاستثمارات الاسهم نقدا .

سؤال الخامس: قامت إحدى الشركات بإستثمار النقدية الزائدة عن حاجتها في شراء أسهم شركة أخرى، وقد بلغ عدد الأسهم المشتراة 200 سهم بسعر 14 دينار للسهم الواحد، كما بلغت مصروفات الشراء مبلغ 200 دينار.
المطلوب: تحديد تكلفة الشراء الإجمالية، تحديد تكلفة السهم الواحد، إجراء قيود اليومية اللازمة.
الحل:

تكلفة شراء الأسهم = سعر الشراء + مصروفات الشراء
سعر الشراء = $200 \text{ سهم} \times 14 \text{ دينار} = 2800$ دينار.
تكلفة الشراء الإجمالية = $2800 + 200 \text{ دينار} = 3000$ دينار.
تكلفة السهم الواحد = $\frac{\text{التكلفة الإجمالية للشراء}}{\text{عدد الأسهم المشتراة}}$
 $= \frac{3000 \text{ دينار}}{200 \text{ سهم}} = 15$ دينار للسهم الواحد.
المعالجة المحاسبية:
3000 من ح / إستثمارات قصيرة الأجل (أسهم الشركة س)
3000 إلى ح / النقدية

سؤال السادس: في 1 / 3 / 2000 قامت شركة كركوك بشراء عدد 100 سهم من أسهم شركة الفجر الجديد، بسعر 15 دينار للسهم الواحد، و بلغت مصروفات الشراء 125 دينار. المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر شركة كركوك.
الحل:

تكلفة الشراء = $100 \text{ سهم} \times 15 \text{ دينار} = 1500$ دينار
 $= 1500 \text{ دينار} + 125 \text{ دينار}$
 $= 1625 \text{ دينار}$
1625 من ح / إستثمارات قصيرة الأجل (أسهم شركة الفجر الجديد)
1625 إلى ح / النقدية

سؤال السادس: في 1 / 3 / 2000 قامت شركة كركوك بشراء عدد 100 سهم من أسهم شركة الفجر الجديد، بسعر 15 دينار للسهم الواحد، وبلغت مصروفات الشراء 125 دينار. المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر شركة كركوك.

الحل:

$$\text{تكلفة الشراء} = 100 \text{ سهم} \times 15 \text{ دينار} = 1500 \text{ دينار}$$

$$= 1500 \text{ دينار} + 125 \text{ دينار}$$

$$= 1625 \text{ دينار}$$

1625 من حـ / إستثمارات قصيرة الأجل (أسهم شركة الفجر الجديد)

1625 إلى حـ / النقدية

سؤال السابع: بالرجوع الى المثال اعلاه في 1 / 10 / 2000 أعلنت شركة الفجر الجديد عن توزيعات أرباح نقدية لحملة الأسهم، بمعدل نصف دينار لكل سهم. المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة.

الحل:

$$\text{قيمة التوزيعات المعلن عنها} = 100 \text{ سهم} \times 0.50 \text{ درهم} = 50 \text{ دينار}$$

$$50 \text{ من حـ} / \text{إيراد إستثمار مستحق}$$

$$50 \text{ إلى حـ} / \text{إيراد إستثمار أسهم}$$

مثال: بالرجوع إلى المثال السابق، وفي 1/12/2000 دفعت شركة الفجر الجديد قيمة التوزيعات التي أعلنت عنها في 1/10/2000 لحملة الأسهم.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة.

الحل:

$$50 \text{ من حـ} / \text{النقدية}$$

$$50 \text{ إلى حـ} / \text{إيراد إستثمار مستحق}$$

سؤال الثامن: في 2/2/2001 قامت شركة السلامة بشراء عدد 250 سهم من أسهم شركة الأمل بسعر 10 دينار للسهم، ودفعت 250 دينار مصروفات شراء.

وبتاريخ 1/12/2001 أعلنت شركة الأمل عن نيتها توزيع أرباح في شكل أسهم بنسبة 10 % من عدد الأسهم. المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة، وتحديد عدد الأسهم بعد التوزيع، وتحديد تكلفة السهم الواحد بعد التوزيع.

الحل:

$$1 - \text{في } 2 / 2 / 2001:$$

$$\text{تكلفة الشراء} = 250 \text{ سهم} \times 10 \text{ دينار} = 2500 \text{ دينار}$$

$$= 2500 \text{ دينار} + 250 \text{ دينار} = 2750 \text{ دينار}$$

$$\text{تكلفة السهم الواحد} = 2750 \div 250 \text{ سهم} = 11 \text{ دينار}$$

$$2750 \text{ من حـ} / \text{إستثمارات قصيرة الأجل (أسهم شركة الأمل)}$$

$$2750 \text{ إلى حـ} / \text{النقدية}$$

$$2 - \text{في } 1 / 12 / 2001:$$

$$\text{عدد الأسهم بعد التوزيع} = 250 \text{ سهم} \times 10 \% = 25 \text{ سهم}$$

$$= 250 \text{ سهم} + 25 \text{ سهم} = 275 \text{ سهم}$$

$$\text{تكلفة السهم الواحد بعد التوزيع} = 2750 \text{ دينار} \div 275 \text{ سهم}$$

$$= 10 \text{ دينار للسهم.}$$

سؤال التاسع: /بلغت تكلفة محفظة الأوراق المالية المكتناه بغرض الإتجار

لمنشأة "سدير" في 30/12/2001

1- 200 سهم عادي من أسهم شركة "الجوادين" الزراعية سعر السهم

200 دولار .
 2- 800 سهم عادي من أسهم شركة "أسمنت العلي" سعر السهم
 140 دولار .
 - القيمة العادلة (السوقية) لسهم شركة الجوادين 196 دولار ، أسمنت
 العلي 160 دولار .
 المطلوب: اعداد قيود التسوية اللازمة ؟
 الحل:

الاستثمارات	التكلفة	القيمة العادلة	مكاسب (خسائر) غير محققة
اسهم الجوادين	$40000=200 \times 200$	$39200=196 \times 200$	(800) دولار
اسهم اسمنت العلي	$112000=140 \times 800$	$128000=160 \times 800$	16000 دولار
			15200 دولار

قيود التسوية:

15200 من ح/ تسوية القيمة العادلة
 15200 الى ح/مكاسب غير متحققة

قيود الإقفال:

15200 من ح/مكاسب او خسائر غير متحققة
 15200 الى ح/قائمة الدخل

سؤال العاشر/ ظهرت محفظة الاوراق المالية لدى شركة الامل كالتالي:

البيان	سعر السوق ()	التكلفة	الفرق
اسهم شركة أ	1250	1000	250
اسهم شركة ب	750	500	250
اسهم شركة ج	800	900	(100)
المجموع	2800	2400	400

المطلوب:

تسجيل قيود التسوية:

طريقة الحل:

يتم مقارنة مجموع اسعار التكلفة للاسهم بمجموع الاسعار السائدة في السوق المالي وتسجيل القيمة بالفرق كالتالي:

$400 = 2800 - 2400$ دينار (ربح محتمل) ويتم تسجيل القيد التالي:

400 من ح/الاستثمارات قصيرة الاجل في الاسهم

400 الى ح/ارباح الاسهم المحتملة

عن تحقيق ارباح الاسهم المحتملة